

جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع

السياسة الأمنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص دبلوماسية و تعاون دولي

من إعداد الطالبة :
حداد هاجر فاطيمة الزهرة

تحت إشراف الاستاد:
/أ عباسي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة :
-استاد فراحي محمد رئيسا
-استاد عباسي عبدالقادر مشرفا مقررا
-استاد بوغازي عبد القادر مناقشا

السنة الجامعية: **2017 /2018**

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى :

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى زوجي ورفيق دربي عمر الذي كان سندي في مشواري الدراسي و ابنائي سفيان- ريهام- سرين- هاجر

إلى اخوتي خديجة- امين- عبدالرحيم

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، عبد الله

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية و بالخصوص استادي المؤطر عباسي الدي رافقني في مساري الدراسي اشكره جزيل الشكر

فهرس الدراسة

مقدمة:

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدها العالم مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة في تغير مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية .من بينها مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على المدلول التقليدي العسكري بل تعداه إلى المدلول الاجتماعي الأمن الاجتماعي، بفعل التغير في طبيعة وبنية التهديدات، من خلال ظهور ما يعرف بالأخطار الجديدة التي أضحت تشكل تحديا لأمن المجتمعات السياسية الحديثة .فالمؤشر الديمغرافي أصبح يشكل أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمدلوله الحديث والموسع، بحكم الهواجس التي أضحت تنتاب دول الشمال جراء أمواج الهجرة
الوافدة من الجنوب.

الهجرة غير الشرعية من الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية .و يعد الإتحاد الأوروبي أحد أهم الفواعل الجديدة المعنية أكثر بهذه الظاهرة وتجلت معالم
هذا التهديد بشكل ملحوظ في خطب النخب الأوروبية في العديد من المناسبات أين دعمتها جملة السياقات وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر . 2001 إذ يلاحظ أن هناك تعاملات مختلفة
حول هذا الموضوع عبر ثلاثة مستويات من حيث الدول الأوروبية فرادى، ومن حيث الإتحاد الأوروبي كتكتل، ومن حيث البعد الخارجي لهذا الأخير.

من هذه المنطلقات سوف نعالج هذا الموضوع على أمل التوصل إلى إبراز أهم السياسات الأوروبية المتخذة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو التعاون الخارجي للتخفيف من حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تخلفه من آثار على الأمن الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

وتدور إشكالية الدراسة في البحث حول مضامين السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي حول الهجرة غير الشرعية ومدى نجاعتها وهذا وفق الصيغة التالية:

هل استطاعت المقاربة الأمنية الأوروبية الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل الأوضاع التي تشهدها دول الدفع في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟

فرضيات الدراسة:

1-تنوعت السياسات الأوروبية في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات الوطنية والإقليمية للإتحاد وسياسة البعد الخارجي، إلا أنها اقتصرت عمليا على مضامين واحدة وهي الإجراءات الأمنية الصلبة.

2-كلما كان هناك تنسيق مناطقي بين الإتحاد الأوروبي والمناطق المرتبطة بالهجرة غير الشرعية من دول الاستقبال ودول المنشأ ودول العبور كلما كانت الحلول ناجعة.

3-الحلول الأمنية وحدها غير كافية لتقليص من حدة الهجرة غير الشرعية دون دعمها بسياسات تنموية في دول المنشأ لتجنب عوامل الدفع وتوفير عوامل الجذب.

الفصل الأول:

مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

إن دراسة الظاهرة الاجتماعية بمختلف أنواعها بغية الوصول إلى الحقائق المرتبطة بها، يستدعي قبل الولوج في تحليلها، ضبطها مفهوماتيا والاستعانة بالأطر النظرية المفسرة لها .وهو ما ينطبق على دراستنا هذه بين كل من مفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية اللذان يشكلان أحد أهم المفاهيم المتداولة في الراهن وما يطرح بينهما من ربط عملي في السياسات المنتهجة .وهو مايدفع إلى تحديد المفهومين وضبطهما، إضافة إلى توضيح تلك العلاقة المترجمة عمليا بتحديد الأمن الأوروبي.

المبحث الأول :مفهوم الأمن

يشكل مفهوم الأمن أحد أهم المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص .وهو ما يستوجب في هذه الدراسة ضبط عناصره بالتطرق إلى تعريفه والأطر النظرية المفسرة له.

المطلب الأول **:تعريف الأمن والمفاهيم ذات الصلة**

/1تعريف الأمن:

الأمن في الدلالة اللغوية:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى يمكن إيجازها فيما يلي:

-**عدم الخيانة** :فالأمن والأمانة والمنة نقيض الخوف ولذا يقال آمنا إذا لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أمنته، أي يأمن من كل واحد، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته.

-**الحفظ** :فقد قيل أن الأمن، وهي الحافظ وأصل الحفظ من خوف الضياع، وقيل هو الحافظ الحارس والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء، والحفاظ عليه.

-**الطمأنينة** :فالرجل الآمنة هو من يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، وأمن البلد هو من يطمئن به أهله.

-**الثقة** :فمؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه ويتخذونه أمينا حافظ[1] ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعها إلى أصل واحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف والميم والنون والذي دأب عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف أو كما يذكر الأصفهاني ": **أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف**[2]

---

[1]صطفى محمود منجود ، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** ،القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 ،ص29

[2]المرجع نفسه،ص 33

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

الأمن في الشرع:

بالعودة إلى النص القرآني نجد مادة **امن** واردة في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا و السبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان.[3] الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذلك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في النص القرآني، فان كلمة **الأمن** وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف، في قوله سبحانه وتعالى" :**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف**[4] ." وقوله تعالى" :**وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا** [5] ."وقوله عز وجل" :**وإذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به** [6] ."ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف

الأمن اصطلاحا:

قبل ضبط مفهوم الأمن اصطلاحا وجب الإشارة إلى انه يصعب إيجاد تعريف جامع وهذا لعدة اعتبارات؛ أولها طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة ديناميكية معقدة غير استاتيكية يدخل ضمنها طبيعة التهديد الأمني) موضوع الأمن (والآلية الأمنية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد)السياسة الأمنية (وأهم ما في ذلك الفاعل الأمني) الوحدة المرجعية للأمن(حيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر بناءا على التحولات الدولية، إلى جانب ذلك تدخل اعتبارات أخرى من ضمنها طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستوى التحليل المعتمد) الدولة، المجتمع، النظام الدولي، الفرد (إضافة إلى تداخله مع بعض المفاهيم . نتيجة لذلك نجد غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه . وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله: "**إنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم،ومرورا بالأبعاد المختلفة له، والانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية** [7] ."وهو ما يدفعنا إلى عرض جملة من التعاريف وصولا بذلك إلى تعريف إجرائي:

1- [3]الطيب البكزش،" الترابط بين الآمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان،العدد 10 ، جوان 2003 .،ص1

[4]القرآن الكريم ، **سورة قريش**، الآية

[5]القرآن الكريم ، **سورة النور**، الآية5

[6]القرآن الكريم، **سورة النساء** ، الآية

[7]سليمان عبد الله الحربي ،"مفهوم الأمن :مستوياته و صيغه و تهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2008 ، 19،ص.

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

إن مصطلح الأمن يشير إلي غياب ما يتهدد القيم النادرة ، وهو مصطلح نسبي من وقد اعتبر الأمن تاريخيا قيمة جوهرية وهدف أسمى (empirically)... الناحية التجريبية لسلوك الدول . وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمنيا ومفترضا وليس ظاهريا ومصرحا به[8] ."

أ –وولتر ليبرمان (Walter Lippmann):

"إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[9] ."

ب –أرنولد والفرز (Arnold Wolfers):

"يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر[10] ."

ج –باري بوزان (Buzan Barry):

"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي[11] ."

د –جياكومو لوسياني (Giacomo Luciani):

"الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي[12] ."

ه –فرانك تراجر وفرانك سيموني (Frank Simonie, Frank Tragrer):

"الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين[13] "

---

[8] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**) ترجمة مركز الخليج للأبحاث (،الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث،ص4.

[9] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**)ترجمة مركز الخليج للأبحاث (، الطبعة الأولى،الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث، 2004 ،ص414.

[10] Arnold Wolfers, Discord and Collaboration. Essays on International Politics*,* Baltimore (Md.), Johns Hopkins University Press, 1962, P. 150.

[11] Barry Buzan, **People, States, and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, Londres, Longman, 2e éd., 1991, P.18.

[12] Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security ",Journal of Public Policy, vol 8, n:° 2,1989, p.151.

[13] -Thierry Blazacq ,"ou 'est-ce que la securité nationale ? **"** Revue internationale et stratégique, France, Armand Colin, n:°52 ,2003/4, P.38 .

و –دومينيك دافيد (Dominique David):

"الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا[14] ." وبناءا على التعاريف السابقة نصل إلى التمييز بين نوعين من التعاريف، تعاريف تقليدية وأخرى حديثة؛ فالتعاريف التقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له، و التي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية، والعسكرية التي يمكن أن تأثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية .وتتجلى هذه التعاريف أكثر في كتابات مفكري الطرح الواقعي في العلاقات الدولية[15]2أما التعاريف الحديثة؛ تلك التعاريف التي ارتبطت بالتحولات الجديدة المتزامنة مع العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة لتوسع من مضامينه ومصادره .إذ تقترب من الأمن اقترابا تعدديا سواء على مستوى الفواعل الأمنية) الدول، الفرد، المجتمع (أو التهديدات الأمنية) اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية (.. وتنوع في السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات) عسكرية، اقتصادية، تعاون، شراكة، تنسيق (.. وفي الأخير بعد تطرقنا وضبطنا لمفهوم الأمن نجد أنه يقوم على عدد من التساؤلات الفرعية أولها من الفاعل الأساسي في تحقيق الأمن في الموقف الأمني؟ والثاني إلى من يوجه الأمن أصلا؟ والثالث ما هي الحالة التي يمكن معها الإقرار
بوجود الأمن؟ والرابع ما هو النطاق الزماني والمكاني الذي تم من خلاله كفالة الأمن؟ والخامس ما هي الأدوات التي تصنع الأمن وتساعد على إيناعه وجودا واقعا معاشا؟ [16] متبنيين بذلك تعريف الأستاذ الذي قدم تعريفا نال إجماعا من قبل الأكاديميين حيث عرفه في إطار **Arnold)** **welfers)**ارنولد ولفرز ثنائية الموضوع والذات" :**الأمن موضوعيا يعني غياب التهديد ضد القيم المركزية أما ذاتيا فهو غياب الشعور بالخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم** [17] ."وهي تتمثل في بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية.

---

[14] Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale**, Paris ,Edition Montchrestien,2002, P.85.

[15]رضا دمدوم ، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني، " الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع وآفاق "قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة ،29 - 30 .أفريل 2008

[16] Czesław Mesjasz, SECURITY AS AN ANALYTICAL CONCEPT, Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004,P.01.

[17]جون بيلس وستيف سميث، المرجع السايق الذكر، ص4

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

2/المفاهيم ذات الصلة:

أ /التهديد :إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وعند تفسير مفهوم الأمن لابد من أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد .فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة[18] يقصد بالتهديد من منظور الأمن القومي هو شخص أو حالة يحمل إمكانية الإضرار بالمصالح الوطنية .ومن الناحية النظرية يجب أن تكون سياسة الأمن القومي مستمدة من تحليل التهديدات يؤدي إلى سلسلة من الاستجابات المناسبة لتقليص حجم الضرر الذي تسببه التهديدات، أو لمنعها من إحداث الضرر بشكل مطلق .وقد تكون التهديدات طارئة أو غير طارئة .فالتهديدات الطارئة تعتمد جزئيا على استجابة المرء لها ويمكن أن تسبب ضررا عظيما أو ضررا محددا أو لا تسبب ضررا على الإطلاق، وذلك حسب ما يقوم به المرء . ومثال ذلك التهديد المتمثل في هجوم عسكري من قوة معادية .أما الأخطار غير الطارئة فتسبب الأذى بغض النظر عما يقوم به المرء إزائها .ومن أمثلة ذلك الكوارث الطبيعية كالزلزال) مع أن البعض ينكر اعتبار الكوارث الطبيعية تهديدات لأنه ينتفي فيها التعمد[19] إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن .وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور الضيق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية... وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد من تهديد الأمن الإنساني وصولا إلى تهديد الأمن العالمي .وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول) الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني[20] .

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرئ تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من

---

[18]سليمان عبد الله الحربي ، المرجع السابق الذكر،ص27

[19]بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي) دراسات مترجمة (، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009 .،ص303

[20]بيون هاغلين وايزابيت سكونز،" القطاع العسكري في محيط متغير" ، في :**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)** ترجمة فادي حمود وآخرون. (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ،ص.

مخاطرها.هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي:

-**طبيعة التهديد** :ويقصد به نوعه وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية

-**مكان التهديد** :اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديموغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة.

-**زمان التهديد** :تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته) مؤقت، مستمر (وهل هو ثابت أو متغير

-**درجة التهديد** :قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

-**تعبئة الموارد** :ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره[21] .

(Type Threats by sector) :يقدم باري بوزان تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية

-**تهديدات تستهدف القطاع العسكري** : وهي التي تمس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية

-**تهديدات تستهدف القطاع السياسي** :وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أحدها داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها .
أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

-**تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي** :ويتعلق الأمر بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

-**تهديدات ذات طبيعة مجتمعية** :وهي التهديدات التي تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

-**تهديدات تستهدف القطاع البيئي** :وترتبط حسب باري بوزان خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها[22]

---

[21] سليمان عبد الله الحربي ، المرجع السابق الذكر ، ص

[22] Barry Buzan, **People States and Fear: The National Security Problem in International Relations**, london, Wheatsheaf Books, 1983,P.85.

ب/السياسة الأمنية

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، كونها تسعى لاستغلال الفرصالمتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة .ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن .ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد
الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني .من خلال هذا التعريف يتبين أن السياسة الأمنية تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من أجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة .
وكذلك نفهم أن السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج
المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات ، فالدولة في سياساتها الأمنية تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى)الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية.(إذ يحدد الباحث فوستر ثلاث أسس مختلفة لأي سياسة أمنية) القوى الاقتصادية، القوى السياسية، والقوى العسكرية[23]2 تنقسم السياسة الأمنية إلى قسمين قسم داخلي وآخر خارجي:

/1**السياسة الأمنية الداخلية** :يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني و التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمني داخلي شامل) مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع(، والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع، كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها)العدالة في توزيع الموارد، المناصب (، وبالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة.

/2**السياسة الأمنية الخارجية** :فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى، كما يتضح الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة فيما يسمى بإنسانية الإنسان بمعنى وضع الإنسان كمستوى أولى

[23]بيون هاغلين وايزابيت سكونز ،المرجع السابق الذكر،ص453

الاهتمامات كل المجتمع الدولي بدلا الاهتمامات العسكرية من خلال المساهمة في إرسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الأمن التعاوني والأمن اللين، والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع أجندة عمل عن طريق برامج تهدف إلى الخروج بسياسات أمنية تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته، فالدول هنا إما تعمل منفردة أو مجتمعة على شكل اتحادات دولية مثل الاتحاد الأوروبي لوضع سياسات أمنية، تضمن لها أمنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى، فالتحول والتغير في مضامين الأمن من الأمن العسكري وصولا للأمن الإنساني جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي أو الاتحادات الإقليمية والمنظمات تتبنى سياسات أمنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم .

الأمن شراكة أمنية، تعاون، اندماج[24]

المطلب الثاني :الأطر النظرية المفسرة للأمن

بعد عرضنا لجملة التعاريف السابقة الذكر حول الأمن اتفقت جميعها على عبارة عدم وجود التهديد .لكن يكمن الخلاف في جوهر الأمن ونطاقه ومدلوله) من، وماذا يتعرض للتهديد؟(، وحول التهديد) من، وماذا يهددهم(، هل يشير مدلول الأمن الدولي إلى النظام الدولي عامة، أم إلى الدولة القومية، أم إلى الإنسان الفرد؟ أي الأمور التي نحتاج إلى حمايتها يمثل أولوية قصوى :السيادة الوطنية؟ أم الأرض؟ أم الثقافة والدين؟ أم الموارد الاقتصادية، أم نوعية الحياة أم شيئا أخر؟ هل المفروض آن تركز السياسة الأمنية على الأمور العسكرية التقليدية، أم أن يتم التوسع فيها لتشمل مخاطر أخرى تهدد الرخاء، مثل التخلف الاقتصادي، والتدهور البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها..؟ ثمة خلاف بين الباحثين حول الإجابة على هذه الأسئلة، ومن ثم حول النقطة التي ينبغي أن تركز عليها الدراسات والسياسات الأمنية الدولية[25] .هذا الخلاف أنتج ما يسمى بالحوارات الأمنية .لنجد أنفسنا

أمام طرحين :طرح يقترب من الأمن اقترابا موضوعيا ممثلا في الواقعية واللبرالية وطرحا ذاتيا ممثلا في الاتجاهات الجديدة بما يحتويه من النظرية النقدية والبنائية وكذا مدرسة كوبنهاغن.

المنظور الوضعي (التفسيريون):

تركز الدراسات الوضعية على الأبعاد التقنية والعملياتية المادية لاستخدام القوة .فالاعتقاد المشترك بين هذه الدراسات هو النظر إلى سلوك الفواعل الأمنية على انه يتوافق مع قوانين عامة يتعين اكتشافها وكأنها قوانين طبيعية إذ تركز على مفهوم الأمن الصلب سواء ببعده العسكري أو ببعده الاقتصادي.

---

[24] بلال قريب، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية 2011 .،ص - 4 ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010

[25] بول روبنسون ، المرجع السابق الذكر،ص ص 9. - -2

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

إن هذا النوع من الدراسات قائم بالأساس على افتراض أن السياسات الأمنية قائمة على عوامل مادية) تجهيزات، ميزانية الدفاع، نوعية الأسلحة، وتقسيم الموارد (يمكن قياسها كميا .لذا فهي لا تعترف بتأثير القيم والمعايير والأفكار في صياغة الواقع والأفعال في صدد تقويمها لهذه السياسات وبناء استنتاجاتها أين يقترب هذا المنظور من الأمن على انه فعل موضوعي محدد بالطبيعة .
[26]ويضم هذا النوع من الدراسات في مجال الأمن الاتجاه الواقعي بشكل كبير والاتجاه اللبرالي والاتجاه الماركسي .وسنركز على كل من الأول والثاني.

/1النظرية الواقعية:

(**Kenneth Waltz**)**وكنيلث والتز** (**Hans Morgenthau**) يعتبر كل من الأستاذ **هانس مورغانتو** أهم رواد الفكر الواقعي (**Raymond Aron**) **وريمون آرون** (**Robert Gilpin**) **وروبرت جيلبن** المعاصر .وإن كانت لهم تصورات مختلفة إلا أنهم يشتركون في المسلمات المركزية للفكر .ويتخذ حول الحرب البلوبونزية بين أثينا واسبارطا مرجعية (**Theoseded**s) الواقعيون من أراء ثيوسديدس حول فكرة الليفياتون وحالة الطبيعة الفوضوية، ومن (**Hobbs**) فلسفية لهم، إضافة إلى آراء هوبز حول مبدأ الفصل بين السياسة والأخلاق في كتابه الأمير .إذ (**Nicolas Machiavelli**)نيكولا ميكيافلي

فرض هذا المنظور نفسه بقوة فترة صراع الحرب الباردة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، هذا الصراع الذي اكتسى بعدا ماديا عسكريا آنذاك.

تركز الواقعية على الجوانب التقنية للاستخدام العملي للقوة .وهناك مسلمة تحكم المنظور الواقعي وهو الانطلاق من القوانين العامة) القوانين الطبيعية الحالة الهوبزية(، وتقوم السياسات الأمنية وفق
هذا المنظور على العوامل المادية(المعدات، ميزانية الدفاع)ففي ضل تحديد والعمل على توزيع السلطة والموارد العالمية تنشا التهديدات في الممارسة العملية .مفترضا بمختلف اتجاهاته تحليلا نزاعيا للعلاقات الدولية .أين يقترب من الأمن بناء على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل، فالدولة تسعى للحفاظ على بقائها ككيان سيد في ظل بيئة فوضوية تفتقر إلى سلطة مركزية عليا تحتكر الإكراه المادي وتعمل على توزيع القيم المتنازع عليها .فالأمن معرف بالقوة وهذه الأخيرة معرفة بالعناصر المادية) المتغير العسكري أي الجيش، الموقع الجيوستراتيجي .[27](وهي تقوم على النقاط التالية:

---

[26] BARRY BUZAN ,Lene Hansen, **THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SECURITY STUDIES**, UK ,CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2009,P.35.

[27] Barbara Delcourt, theories de la securite ,POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales ,L'Université libre de Bruxelles , Institut d'études européennes , année acadmique 2006-2007 ,P.11.

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

1–النظام الدولي هو في حالة فوضى وليس هناك سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل العلاقات التنازعية بين الدول.

2–الدول تحاول تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الآخرين وبالتالي الحرب لا يمكن تفاديها وهي ضرورية.

3–عدم وجود الثقة بين الدول والمصلحة الوطنية هي أهم من بقية المصالح.

4–استقرار أو عدم استقرار النظام راجع إلى تقسيم القدرات بين الدول خاصة القدرات العسكرية وكذلك قدرة تحقيق التوازن بين القوى الكبرى، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

5–الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية .ليرتكز بذلك التحليل الواقعي على أربع مرتكزات وهي مركزية الدولة ومبدأ القوة ومبدأ المصلحة والحياة الطبيعية[28] .فالحياة الطبيعية)حالة الطبيعة البشرية الشريرة الغير قابلة للإصلاح، فوضوية النظام الدولي المفتقر لسلطة عليا (تدفع الدول للبحث عن مصلحتها المتناقضة مع مصالح الدول الأخرى وهو تحقيق أمنها أو زيادته عبر آلية القوة المعرفة بالقدرات العسكرية المادية.

الافتراض الواقعي الدولاتي التمركز

أي حماية الدولة (**National Security**) يربط المنظور الواقعي الأمن في الإطار الوطني الضيق من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز أي غياب سلطة عليا تنظمه وتهيكله .مما يؤدي إلى عدم وجود قواعد قانونية (**Anarchy**) بالفوضى باستعمال (**Self help**) تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها على حد تعبير **كنيلث والتز** مع الواقعية الجديدة أن كل الدول لها نفس الوظيفة وهي الأمن لكن مسألة المساهمة في الأمن تختلف من دولة إلى أخرى بحسب قدراتها الذاتية[29]

/2النظرية الليبرالية:

رغم أن الطرح الليبرالي لم يبتعد كثيرا عن التصورات الواقعية التقليدية، إلا أن رواده حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح، مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها[30] .

إلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية، يتحدد مفهوم الأمن بالإعتماد

---

[28] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، السليمانية، مركز كرستان للدراسات الإستراتيجية، 2007 ،ص238

[29] Jean Jacques Roches, **Théories des rolations internationales**, Paris , 5eme éd, Montchrestien, 2004, P.23.

[30] Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale**, Paris ,Edition Montchrestien,2002,P.97.

على عوامل وأبعاد اقتصادية؛ مثلته اللبرالية التجارية)التي تقر بدور الانفتاح الاقتصادي في إنتاج علاقات دولية أكثر سلمية وأن مبدأ تقسيم الدولي للعمل يجعل الكل مستفيد في هذه العملية مما يقرب
الانسجام في المصالح وعوامل ومؤسساتية مثلته اللبرالية المؤسساتية مع الأستاذ **روبرت** وحسبها إن هذه الأخيرة من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم **(Robert Keohane)** **كيوهان** لتحقيق الاستقرار الدوليين، كما تعمل على تغيير أفضليات الجهات الفاعلة ويمكن أيضا أن تشكل لهم هويتهم لتعزيز مصالحها المشتركة[31]

نظرية السلام الديمقراطي(Democratic peace theory):

وبروس راست (Michael Doyle) ارتبطت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات **مايكل دويل** مع فترة الثمانينات .وتتخذ هذه النظرية من كتابات الأستاذ **ايمانويل كانط(Bruce Russet)** 1795حول فكرة السلام الدائم مرجعية لها و التي تستند على ثلاثة عناصر؛ **Immanuel) (Kant** التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية الذي من شانه كبح جموح السلوك العدواني بحيث تكون الدول أكثر ميلا للسلام . 32

أن هناك **(Doyle)** تسلم هذه النظرية بأن الدول اللبرالية لا تحارب بعضها ويرى الأستاذ دويل فرقا في الممارسة اللبرالية تجاه المجتمعات اللبرالية الأخرى والممارسة اللبرالية تجاه المجتمعات غير اللبرالية، فالأولى تنتج مؤسسات تعاونية ولا تحارب بعضها البعض وغيرها أكثر ميلا للحرب .والدول الديمقراطية تتوفر على دعم شعبي واسع) الانتخابات (مما يجعل قيادة الدول اللبرالية أكثر حذرا لتجنب المخاطر، كما أنها تتمتع بالثقة مع مثيلاتها من الدول على خلاف الأخرى التي تقترب من الآخرين بعين الشك والريبة[33] .

من الناحية الأمنية وفق نظرية السلام الديمقراطي يعتمد الأمن على تشجيع تطبيق لبرالية المؤسسات، والسياسة الأمنية يكون هدفها على المدى الطويل نشر اللبرالية، أما في المدى القصير فإنه يجب حماية اللبرالية .ومنه فالطريق إلى السلام يكون بتشجيع الأنظمة الديمقراطية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني[34] .

---

[31] Paul D. Williams ,SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION, londn , routledge , 2008 ,PP.31 -38.

[32]جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق الذكر ،ص428 -430 .

[33] Paul D. Williams,Op.Cit,P.36.

[34] -Ibid,P.37.

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

يصف غراهام ايفانز وجيفري نوينهام في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية الديمقراطية كالأتي:

"**فالديمقراطيات مصممة مؤسسيا، بحيث تستجيب لأراء جمهور ناخبيها، فيما الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة .وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع .لذا يغلب عليها إتباع إستراتيجيات ترمي إلى تجنب الحرب .وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة في الملاذ الأخير**[35] ."

أما بالنسبة لتفسير السلام الديمقراطي فيطرح روسيت تفسيرين محتملين؛ الأول هو النموذج الثقافي – **(cultural- normative)** المعياري ففي الديمقراطيات المستقرة يتوقع صناع القرار أن ، يتمكنوا من حل الصراعات الداخلية من خلال التوصل إلى الحلول الوسط.. ، ويفترض أن يطبقوا هذا التوقع عند التعامل مع صناع القرار في ديمقراطيات مستقرة أخرى تتوفر فيها آلية مماثلة لحل الصراعات من دون اللجوء إلى العنف .وعلى عكس ذلك فإن الاحتمال الأكبر لدى صناع القرار في الدول غير الديمقراطية هو أن يستخدموا ويهددوا باستخدام العنف في حل الصراعات المحلية .أما النموذج الثاني فيركز على العوامل الهيكلية المؤسسية، فأنظمة الضوابط والتوازن والحاجة إلى الحصول على موافقة الجمهور من شانها أن تبطئ قرارات استخدام العنف على نطاق واسع وتقلل احتمال اتخاذ مثل تلك القرارات[36]

المنظور الاجتماعي:

يعالج المنظور الاجتماعي مشكلة المعتقدات والنوايا والتصورات وحسبه أن لهذه الأخيرة دور هام في فهم السياسة العالمية، فالجهات الفاعلة هي منتج من المجتمع الذي يعيشون فيه . وما الأمن إلا عملية ذاتية تبنى عبر الخطابات بفعل الإدراكات والتصورات . وتزامن ظهوره مع فترة الثمانينات من القرن الماضي إلا أنه تعمق ظهوره أكثر بعد الحرب الباردة . ويضم في طياته جملة النظريات

النظرية النقدية والبنائية ونظرية ما بعد الحداثة ونظرية الجندر . وسنكتفي بالتطرق إلى كل من البنائية والنقدية.

---

[35] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، المرجع السابق الذكر،ص1 .

[36] كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية)** ترجمة :مركز الخليج للأبحاث (، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .،ص27

/3النظرية البنائية (Constructivism)

تقدم هذه النظرية تصورا مغايرا مع الأطر التقليدية .تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة الثمانينات لتشمل فترة ما بعد الحرب الباردة، مع الأستاذ **الكسندر** وقد أصبح هذا البردايم الأكثر بروزا **(Nicholas Onuf) ونيكولاس أونف (Alexander Wendt)ويندت** على نحو متزايد للعلاقات الدولية منذ ظهوره .إذ يعتمد على مزيج بين المنهج السوسيولوجي والنظرية النقدية[37] .

تفترض البنائية أن العالم يتشكل اجتماعيا من خلال التفاعل بين الهياكل والوكلاء إذ تشكل بعضها البعض، وللأفكار والمعايير والهويات هي الديناميات المركزية للسياسة العالمية .وتقترب من هذه الأخيرة اقترابا اجتماعيا إذ تركز على السياق الاجتماعي وطبيعة التذتانية المؤسسة للقواعد والمعايير في تشكيل هوية الفاعلين، وتركز على دور الهياكل المعيارية في تحديد طبيعة المصالح والإجراءات لجهات الوكلاء) هذه الهياكل ليست كائنات يتجسد فيها هي موجودة بشكل مستقل عن الجهات الفاعلة ولكن يمكن تغييرها من قبل الأخير[38] .(يتصور البنائيون الأمن على انه التزام التحرير على خلاف الواقعين) نظرية السياسة الأمنية والسلطة .(فالبنائية تتحاشى التركيز على سياسات القوة للأمن وتركز بدلا من ذلك على وضع قواعد مناسبة لإدارة المنافسة بين الدول، وإضفاء الطابع المؤسسي على شكل أوسع من المجتمع السياسي.

يختلف تصور البردايم البنائي للأمن عن التصور الواقعي هذا الأخير الذي يحصره بمفهوم ضيق في الدول والجيوش واستخدام القوة والتهديد باستخدامها .فيتبنى الطرح البنائي نظرة تعددية على مستوى الفواعل والتفاعلات الأمنية.

الأمن عبارة عن بناء اجتماعي فهو الفعل الذي يجلب إلى **(Karin Fierke)** وبحسب كارين فيارك حيز الوجود موضوعا أو شيئا محسوسا لم يكون موجودا لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا وجود للشيء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعنى، فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال على أنه حماية القيم المركزية للجماعة، بيد أن تعريفا موسعا كهذا للأمن يخبرنا القليل عن ماهية هذه الجماعة في حد ذاتها، وماهي قيمها الجوهرية، ومن هي الجهة التي يمكن أن يأتي منها التهديد لهذه القيم وكيف يمكن تحقيق الحماية لهذه القيم وترقيتها .فالجماعة موجودة لكن التهديد قد يوجد في مرحلة ويختفي في مرحلة أخرى فهو ليس بفعل مطلق ثابت أي ما يكون اليوم تهديدا قد يكون خلاف ذلك في مراحل أخرى والعكس صحيح، وهو ما أكده الأستاذ ماكدونالدز بأن القيم الأساسية

---

[37] Paul D. Williams,Op.Cit,P.61.
[38] Barbara Delcourt,Op.Cit,P.28.

ومصادر التهديد وكيفية الحفاظ عليها تختلف باختلاف السياقات وتتطور من خلال التفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة[39] .

يجادل البنائيون تجنب تعريفات تحليلية شاملة ومجردة من الأمن إذ تعترف بأهمية الهوية للأمن في
البنائية فالعوامل غير المادية أو الفكرية بشكل عام تعتبر أساسية لبناء وممارسات الأمن في السياسة
العالمية، وبصرف النظر عن هوية) تصورات (الفاعل الأمني فالعلاقة بين الهوية والأمن تساعد على تحديد مصالح الدولة، والهوية هنا غير مستقرة .مركزين على أسئلة

:لماذا تتصرف الفواعل الأمنية هكذا؟ أو لماذا هذا الواقع هكذا ؟ لكي يشيروا لوجود علاقة سببية بين الهوية والمصالح .وتعرف العلاقة وفق ال نحن والآخر، وتنطوي تعاريف الأمن عند البنائية بالابتعاد عن التعاريف التي تحصر الأمن في تحرير والحفاظ على إقليم الدولة بل بالتركيز على أن للأمن وضيفة سياسية واجتماعية في الحياة فهو معرف في إطار ال نحن بمفهوم واسع[40]

دور الخطاب في تحديد الأمن:

ركز البنائيون على كيف يبنى الخطاب" الأخر "والخطر ليس بشرط) فعل (موضوعي وينظر للأمن بوصفه مجموعة معينة من الكلام التاريخي والممارسات القائمة على المعاني والمؤسسات المشتركة[41] يقدم ويندت ثلاث أنواع من الثقافات الفوضوية:

-**الفوضى الهوبزية** :وهي التي ترى فيها الفواعل الأمنية بعضها البعض كأعداء، الجميع ضد الجميع (وهي سمة العنف المتفشي الذي يمتد من العصور القديمة إلى العصور الوسطى)

-**الفوضى اللوكية** :وفي هذا النوع العلاقة الأمنية معرفة بمنطق التنافس مع وجود الاعتراف ولا ينكر حقهم في الوجود وهذه الفوضى هي سمة النظام الوستفالي التي ظهرت في القرن 17 عشر والاعتراف التدريجي بمبدأ السيادة.

-**الفوضى الكانطية** :ووفق هذا النموذج تنظر الوحدات إلى بعضها البعض كأصدقاء في إطار مسلمة "**هيكل الدور** "التي تشجع الدول على الامتثال للقواعد السلمية للخلافات والتضامن عندما يصبحون في خطر أمني، الجميع مع الجميع) وهذه الثقافة تتمركز خاصة في شمال المحيط الأطلسي[42] .عموما وفق البنائية الأمن بناء اجتماعي يبنى بأشياء مختلفة في سياقات مختلفة.

---

[39] Paul D. Williams,Op.cit,P.61

[40] Ibid, PP.63-64

[41] Ibid,PP.61-67.

[42] Barbara delcourt , Op-Cit, PP.30-31

/4النظرية النقدية:

يشترك النقديون مع البنائيين في فكرة البنائية التي عبر عنها الكسندر ويندت حين اعتبر" :**الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد** ."وأن" :**بنى المجتمع الإنساني هي محددة أساسا بواسطة الأفكار المشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية، وأن هويات ومصالح الفاعلين تتحدد بواسطة هذه الأفكار أكثر مما هي معطاة من الطبيعة** ."لهذا تذهب بعض الطروحات لتسمية الدراسات النقدية بالبنائية النقدية .ويعتبر الأستاذ ماكس ويلي أن الدراسات النقدية للأمن تمثل الدراسات الأكثر تركيزا مقارنة بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن، أما الأستاذ ستيف سميث صاحب كتاب نظرية العلاقات الدولية فيعتبر أن النقد الذي تقدمه هذه الدراسات التقليدية للأمن هو الأكثر تناسقا، فالهدف الأساسي للنقديين من دراساتهم هو فتح النقاش حول معنى الأمن واحتمالات التفكير فيه بشكل آخر وليس التأسيس لمدرسة جديدة للتفكير في العلاقات الدولية[43] .

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية النظرية النقدية تطلق على تيارين ماركسيين مختلفين في نظرية العلاقات الدولية هما الغرامشية الجديدة ومدرسة فرانكفورت .فنجد تأثيرا واضحا للأمنيين النقديين بأعمال الأستاذ **روبرت كوكس)** أحد أقطاب الغرامشية الجديدة (في تبنيهم لطرحه الذي يميز من خلاله بين نوعين من النظريات، النوع الأول هدفه الأساسي إيجاد حلول لمشكلات الواقع والذي لا يسعى إلى تغيير الإستاتيكية الاجتماعية والسياسية، والنوع الثاني يحمل مشروعا لتغيير الواقع والمسمى بالنظريات النقدية أو كما يسميها ستيف سميث النظريات التكوينية .ويرى النقديون أن دراساتهم تنتمي إلى النوع الثاني نظرا لأنها تراجع المفاهيم التقليدية للأمن وتسعى إلى إعادة وصياغة وتغيير السياسات الواقعية والرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع كما وأنه معطى مسبقا غير قابل للتغيير[44] 1 تشترك الدراسات الأمنية النقدية حسب الأستاذ **كايت كروس** في دراسة ثلاثة مسائل هي :كيفية بناء التهديدات، بناء الوحدات المرجعية للأمن) مواضيع الأمن(، ودراسة إمكانية تحول المعضلة الأمنية.

وجدير بالإشارة أن التوجه نحو التركيز على هذه المسائل غرضه بالدرجة الأولى مناقشة الطروحات المركزية للواقعية في دراستها للأمن .وإذا كان الواقعيون أو العقلانيون ينطلقون في

---

[43] زهير بوعمامة ، "النظرية النقدية"، محاضرة في مقياس إستراتيجيات مواجهة التحديات العالمية لطلبة سنة أولى ماجستير علاقات دولية وإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011-2012.

[44] زهير بوعمامة ،المرجع السابق الذكر.

دراستهم للأمن من **أسئلة : لماذا** ؟ بحثا منهم عن أسباب بعض الأفعال والسلوكات) السياسات الأمنية مثلا(، والوقائع)لماذا السباق نحو التسلح مثلا، فإن **أسئلة كيف؟** تسبق أسئلة لماذا في المقاربات النقدية وما بعد الوضعية عموما للأمن وكمثال **كيف يشكل الفاعلون هوياتهم ويعدلونها؟ كيف يعرفون مصالحهم في مجال الأمن ؟ كيف يتشكل التهديد؟**[45] .

نقطة الانطلاق إذا بالنسبة للدارسين النقديين للأمن هي البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرف.

فعلى غرار الأمنيين الموسعين) كوبنهاغن (يرى هؤلاء أن الأمن ليس واقع موضوعي كما في الطرح وعليه إذا كانت **(speetch acts)** الواقعي بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية السياسات الأمنية نتيجة لخيارات سياسية وتدابير اجتماعية من طبيعة عارضة وغير ثابتة فهذا معناه أنه يمكننا أن نغيرها فالأمن كما يقول الأستاذ **كال بوث** ليس ذاتيا ولا موضوعيا الأمن هو ما نفعله, إنه ظاهرة تنشا تذاتانيا أو عبر ذاتيا، تقدم مختلف الخطابات حول السياسات آراءا وخطابات مختلفة حول الأمن، معنى هذا أن التغيير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن الوطني[46] .

يعتقد منظرو المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية، والعقلانية ، العقد الاجتماعي ، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الأيديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله غير معرفة كيفية بناء موضوع الأمن فيحد ذاته هي مسالة ملازمة للخطاب حول التهديدات، فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناءا سياسيا .بمعنى استجابة للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو، من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة بخلق ثنائية نحن والآخر وبهذا يكون الخطاب هو الموضوع الذي يجب تأمينه[47] .

إن توسيع دائرة التهديدات بالطريقة السابقة لابد أن ترافقه من وجهة نظر النقدية مراجعة لمرجعية الدولة في الدراسات الأمنية فإذا كانت الطبيعة العسكرية للتهديد قد جعلت من الدولة موضوعا للأمن في مرحلة الحرب الباردة .فإنه من المفترض أن يواكب توسع دائرة التهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسيع للوحدات المرجعية للأمن .من أجل هذا انشغل النقديون بتغيير السياسات الواقعية الموجودة القائمة على المرجعية الدولتية، وذلك من خلال اقتراحهم رؤية جديدة

---

[45] Keith Krause, **Critical Theory and Security Studies**, Geneva, Graduate Institute of International Studies , 1996,P.07.

[46]زهير بوعمامة ، المرجع السابق الذكر.

[47] Hélène Viau," La théorie critique et le concept de sécurité en relations internationals",22-07-2013,05:11H, Available at: http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-gric&id_article=2601

للأمن مرجعيتها الأساسية هي الأفراد والشعوب، فهم لم يرضوا بتوسيع بسيط لهذا المفهوم بل ذهبوا إلى جعل الإنسان وليس الدولة أو المجتمع الوحدة المرجعية الأساسية للأمن[48] .

/5مدرسة كوبنهاغن وتوسيع مضامين الأمن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها باري بوزان أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين .ذهبت المدرسة إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي)الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي (أيضا القطاع الاقتصادي) منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي (وأهم قطاع يركز عليه" **باري بوزان** "هو القطاع الاجتماعي)الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان، حقوق الإنسان (أو ما يسمى" **بالأمن المجتمعي**"، بالإضافة إلى القطاع البيئي، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص ن وحسبه أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي و الدولي، لكن رغم هذا فانه أبدى رفضه لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي، فالأمن المجتمعي) من المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية (يبقى مرتبطا دوما بالدولة[49] .

أما عن السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمينه؟ يقول باري بوزان) الجماعات تحديد أي الجماعات المقصودة وبالتالي لا يمكن تحديد هدف الأمن المجتمعي بشكل حاسم أهي الجماعات أم الهويات أم هوية جماعية يتطلب بنائها؟ [50].

إن تصور الأمن ليس مضمون محدد سلفا بل إنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البينذاتي بين الأفراد، وتقدم مدرسة كوبنهاغن للأمن إطار ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية " intersubjective " لمدركات الأمن .بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي[51] ."

وما يميز الجديد الذي جاءت به مدرسة كوبنهاغن ما يسمى بالأمننة وقطاعات الأمن إضافة إلى نظرية المركب الأمني الإقليمي.

---

[48] Keith Krause,Op.C it, PP.97-90.

[49]زهير بوعمامة، مدرسة كوبنهاغن، المرجع السابق الذكر.

[50]حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية فيمنضورات العلاقات الدولية ، الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ،المرجع السابق الذكر.

- [51]عادل زقاع ،" المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة" ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد الأول، سبتمبر 2011 ،.ص6.

قطاعات الأمن:

يقدم باري بوزان خمسة قطاعات للأمن وهي على النحو التالي:

–**الأمن السياسي** :ويعني الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

-**الأمن العسكري** :ويخص المستويين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا مدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه بعض

–**الأمن الاقتصادي** :ويخصالموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها

– **الأمن المجتمعي(Societal security)**:

الثقافية في إطار شروط مقبولة لتطويرها، وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني

.**الأمن البيئي(Environmental security)**:

– ولا يمكن أن تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعضبل كل واحدة تحدد نقطة مركزية في

.الإشكالية الأمنية، وفي الطريقة التي ترتب بها الأولويات، وهي تعمل معا في تشكيلة قوية من الترابطات[52]

الأمنية (Securitization)

تعتبر نظرية الأمنية(إضفاء الطابع الأمني)من أهم الإسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن رائدها[53] 1995.إذ تقوم على تأثير البنية الخطابية في (**Olé Weaver**) ويعتبر الأستاذ **أولي ويفر** تشكيل الفعل الأمني .وتعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن أنطولوجيا سابقا تشكل تهديدا أمنيا .تمت أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في شيء ما على انه يشكل تهديدا أمنيا يستدعي إجراءات استعجالية استثنائية لإدارته .ومن ثم إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية[54] الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة بأن الأمن فعل كلام، وأنه يتم فقط بلفظ الأمن .بمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجعي المعرض للتهديد الوجودي . فإدعاءات تأمين الفاعل تعطي الحق لاستعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقاء الموضوع المرجع .إذ تنتقل

---

52 -Barry Buzan, "New patterns of global security in the twenty-frst century ", International Affairs, Royal Institute of International Affairs 1944 ,Vol 67, N° :3, Jul 1991,PP.439-451.

53 Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**,United Kingdom,Boulder Lynne Rienner Publishers, 1998, P. 32.

54 Rita Taureck, "Securitization theory and securitization studies",Journal of International Relations and Development,University of Warwick,2006, is available online at: http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.180007

على إثرها القضية من مجال السياسة إلى **عالم سياسة الطوارئ** وهو الوضع الذي يدفع إلى تجاوز العمل (**normal politics**) العادية الروتيني من اللوائح والتعليمات العادية (الفعل الديمقراطي)في صنع السياسة العامة والتعامل معها بسرعة[55] .وتخضع شروط الأمننة وفق باري بوزان إلى ما يلي:

–الفاعل وكيل :كيان الذي يجعل هذه الخطوة أمننة

–الكائن المرجع :الكائن الذي أصبح مهددا ويجب حمايته

–الجمهور :الهدف من عملية الأمننة الذي يحتاج إلى إقناع وقبول القضية بمثابة تهديد أمني.

[55] -Michael Brzosk,"The securitization of climate change and the power of conceptions of security " , prepared forthe International Studies Association Convention" , San Francisco, 26-29march2008.

***المبحث الثاني :*مفهوم الهجرة غير الشرعية**

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم ينطوي على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه و التعاريف ذات الصلة به .والوقوف على الأسباب المؤدية له كظاهرة مع الاستعانة بالأطر النظرية المفسرة لها.

***المطلب الأول :*تعريف الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من مفاهيم**

يشكل مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذالك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع نظرا لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها وتعدد المقاربات المفسرة لها .ولضبط هذا المفهوم ضرورة تفككيه.

/1تعريف الهجرة(immigration)

لغة :اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، فجاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل(هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلنه) ، والهجرة هي النزوح من ارض إلى ارض .وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[56] .فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته.

لفظ الهجرة في اللغة الإنجليزية :بالعودة للغة الإنجليزية نجد الآتي:

Immigrate(v),immigrant(n),يهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما immigration(n) يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو Migrate(v),migrant(n),migration(n),transmigration الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل .ومن ثم يتضح الفرق بين المصطلح migration والثاني immigration، هو أن الأول لا يعني الإقامة الدائمة، الأول أما الثاني فيعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة .وعلى الرغم من ذلك إلا أن تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة بينما migration هناك من يرى أن كلمة

[56]أحمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، **مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، ط1 ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010 ،صص. 11 -

إذا تعددت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها immigration[57] .الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها **لفظ الهجرة في الشرع** :تعرف الهجرة في الشرع على أنها الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام وهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يأمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه .أين ورد اللفظ في عدة مواطن من القرآن الكريم قوله تعالى" **:ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة** [58] ."كما أوحى الله عز وجل إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة وأمره بالهجرة بعيدا عن سلطان الظلم والطغيان في قوله تعالى "**:قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا الم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**[59]."

الهجرة في الاصطلاح :كما أشرنا أعلاه أن مفهوم الهجرة من أكثر المفاهيم تداولا في الفترة الأخيرة،فقد تعددت التعاريف واختلفت بسبب تباين أسبابها والخلفيات التي يتم التعامل مع هذا المفهوم ويعود بشكل رئيسي إلى عاملي الفترة والمسافة، حيث تتراوح فترة الانتقال من أقصر فترة وهي اليوم أو جزء منه إلى السنوات الطويلة ووفق ذلك سنعرض جملة من التعاريف: ففي **علم السكان**؛ تعنى بالانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا[60] .وهنا نلاحظ أن هذا التعريف ينطوي على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من اجل حياة أفضل للمهاجر.

أما في **القانون**؛ فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى .ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر .وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعد ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة، وهناك تعريفا آخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على آن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما[61] .

---

[57]طارق فتح خضر، "قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليه " ، مجلة بحوث الشرطة، القاهرة ، 2003 ،ص
[58]القرآن الكريم ، النساء ، الآية1
. [59]القرآن الكريم ، النساء ،الآية
. [60]عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط1 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 ، ص
[61]أحمد رشاد سلام ، الاخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ،**مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، المرجع السابق الذكر، ص ص203-204.

الفصل الاول

مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

أقر كل من التشريع والفقه الحق في الهجرة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان(الحرية في التنقل)، أن الإنسان ولد حرا دون قيود وعليه فلا ينبغي أن توضع أمامه العراقيل التي Sealle حيث يرى الفقيه تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر سواء كان داخل دولته أو خارج حدودها[62] ."

تتنوع الهجرة إلى عدة أنواع ويمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف للحصول على تلك الأنواع؛ فبحسب المكان ينتج لنا هجرة داخلية وأخري خارجية فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد، وفي المقابل توجد الهجرة الخارجية تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر أو من بلد إلى بلد آخر .وصنف آخر للهجرة حسب إرادة القائمين بها ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية، وتصنيف ثالث حسب الزمان الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة، أما الصنف الأخير للهجرة حسب مشروعيتها يعطينا هجرة شرعية وأخرى غير شرعية.

الهجرة الشرعية :وهي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة .وهي تقوم على النحو التالي:

-لابد وان يحمل المهاجر وثيقة سفر.

-لابد ألا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.

-أن يحصل على الإذن الشرعي للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها.

-أن يدخل الأماكن المراد دخولها من أماكن المحدد والمسموح بها.

-أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة[63].

الهجرة غير الشرعية:

هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين الحراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية .فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل إلى الدولة

---

[62] المرجع نفسه ، ص ص2 – 1 .204

[63] أحمد رشاد سلام ، المرجع السايق الذكر،ص205

المقصودة ويعيش فيها خلسة .ولكن هذه التسميات مع تعددها فان المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها، كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة،يحق لكل فرد أن يغادر أية لبلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة [64].

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول .فتعرف بذالك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة .وهي تظهر فيما يلي:

–دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك .وغالبا ما يتم
ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

–دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

–دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب[65]
كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة ، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو انه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها[66] .

---

[64]عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون/ 09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث العلمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد1 ، 2011،ص0.

[65]أحمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير المشروعة الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة ، **مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، المرجع السابق الذكر ،صص. 11 -

[66]طارق فتح الله خضر ، **قرارات ابعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ، القاهرة،)د،د،ن (، 2003 ،ص31

ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها "**:تدبير الدخول غير المشروع من والى أي إقليم أية دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد** [67]."

تعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر والبحر بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لايحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلا[68]د.وبذلك

يعرف الإتحاد الأوروبي المهاجر غير الشرعي "**: هو الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة صالحة أو تصريح أو الذين هم في الاتحاد الأوروبي، بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة**[69] "

/2المفاهيم ذات الصلة:

/1النزوح

هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم، أو إنتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، أو التي هي من صنع الإنسان، ولكنه لم يعبر حدود دولية معترفا بها، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية، ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام أو إعاقة أو إغلاق .السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات[70] فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلىأخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً

---

[67] محمد الأسعد دريز ، **تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية ،"دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب "** ،تونس ، 2003 ،ص7.

[68] عبد النور ناجي ،" الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي "،الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط ،المرجع السابق الذكر..

[69] Rosa Raffaelli, "Fiches techniques sur l'Union européenne , Politique d'immigration", 2013 -11 -05,11:02 Available at /:http://www.europarl.europa.eu/aboutparliament/fr/displayFtu.html?ftuId=FTU_5.12.3.html.

[70] أحمد أبو لسين، "النزوح واللجوء الأسباب، الآثار وآفاق رؤية للمشكلة الليبية"،متحصل عليه من :بتاريخ22 /03/ -4 ، أنظر 14:07 على سا 14

بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة .كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية .أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو ما لا يحمله فليس هنالك مهدد لحياته والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في موطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة .على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة في المناطق المستقبلة.

2/اللجوء

اللجوء في اللغة :مشتق من لجأ ، يقال : لجأ إلى الشيء أو المكان ، ويقال : لجأت إلى فلان أي استندت إليه واعتضدت به ، ولجأت من فلان إذا عدلت عنه إلى غيره ، وكأن اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد ، يقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم ، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء أي اضطره إليه[71].

اللجوء في الاصطلاح :يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت إلى اللجوء ، حيث تتعدد تعريفات اللاجئ في المواثيق والأعراف الدولية والقانون الدولي ، نصت اتفاقية جنيف لعام 1951 والنظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ ":**يشير إلى أنه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى تلك الدولة .**" وقد إتسع تعريف اللاجئ ولاسيما في إتفاقية منظمة
الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم) الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان (في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلاً عن الكوارث الطبيعيةالمصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية أو إثنية أو عرقية أو دينية[72]
نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة الموطن الأصلي إلى دولة أخرى، أما النزوح فهو داخل الدولة الواحدة ويتفق النزوح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتين قسريتين وغير

- 2 . [71]ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، الجزء 46 ،ص39
[72]أحمد أبو لسين، المرجع السابق الذكر.

اختياريتين .اللجوء والهجرة والنزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلاَ أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات[73].

/3تهريب المهاجرين غير الشرعيين

يمكن تعريف جريمة تهريب المهاجرين بأنها تمكين شخص من الخروج على نحو غير مشروع من الدولة التي يمتلك نية الخروج منها لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو تمكين شخص من الدخول على نحو غير مشروع إلى إقليم دولة لا يرتبط معها ذلك الشخصبرابطة الجنسية ، أو تمكينه من البقاء فيه على نحو غير مشروع[74] .

يعرف برتوكول منع تهريب المهاجرين عن طريف البر والبحر، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد 25الملحق3 ، يطلق عليها فيما بعد ببروتوكول / الجريمة الدولية المنظمة، قرار الجمعية العامة 55تهريب المهاجرين " ليعرف بذلك على أنه" :**القيام بالتدابير اللازمة من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على الفائدة المالية وغيرها من المكاسب المادية جراء الإدخال غير المشروع لأي من الأشخاص إلى دولة الطرف التي لا ينتمي إليها مثل هؤلاء الأشخاص أو يقيم على أراضيها بصورة دائمة .أما الهجرة غير الشرعية فيقصد بها مغادرة الإقليم بطريقة غير قانونية بمساعدة المهربين[75].**

ولكي تتحقق جريمة تهريب المهاجرين لابد من توافر أركانها الأساسية وهي الركن المادي والركن المعنوي وكذلك محل الجريمة ، بالنسبة للركن المادي فانه يتحقق بتحقق أحد صور السلوك الإجرامي المكون له وهذه الصور هي:

–تدبير الدخول غير المشروع لشخص أجنبي إلى إقليم الدولة.

–تدبير البقاء غير المشروع لشخص أجنبي في إقليم الدولة.

–تدبير الخروج غير المشروع لشخص إلى إقليم دولة أخرى.

–تزوير وثيقة سفر أو هوية مزورة أو إعدادهما أو تدبير الحصول عليها أو حيازتها

أما بالنسبة للركن المعنوي فأنه يتمثل بالقصد الجنائي الذي يقوم على عنصري العلم والإرادة أما محل هذه الجريمة فأنه يجب أن يكون إنسان على قيد الحياة [76].

---

[73]عثمان الحسن محمد نور وياسر عوضالكريم المبارك، المرجع السابق الذكر ،صص21 - 22 .

[74]عبد الرزاق طلال جاسم السارة وعباس السارة وعباس حكمت فرمان الدركزلي،" جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها "،" مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العراق،ديالي، العدد الأول، 2012 ،ص02.

[75]عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوضالكريم المبارك ،**الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008 ،صص. 19-

[76]عبد الرزاق طلال جاسم السارة وعباس حكمت فرمان الدركزلي، المرجع السابق الذكر ،ص0

/4الجريمة المنظمة

لم يحظ أي تعريف للجريمة المنظّمة بالإجماع، فلا يزال مفهومها غامضا وغير واضح المعالم فهو يخفي أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية، يرجع عدم الاتفاق على تعريف واضح محدد إلى عدة اعتبارات أهمها حداثة مصطلح الجريمة المنظّمة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها، نظرا إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى .ووفق ذلك سندرج ثلاثة تعاريف بين المفهوم الأمني والمفهوم الإجرامي والمفهوم القانوني:

أ/المفهوم الأمني للجريمة المنظمة

جاء في تعريف الشرطة الدولية) الأنتربول" :(**الأنشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجماعات ذات التشكيل الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة** "**ومن أهم هذه الأنشطة : غسيل الأموال، جرائم الإرهاب ، سرق التحف الفنية والآثار التاريخية، تهريب الأسلحة، خطف الطائرات، القرصنة البحرية، والنصب البحري، تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة.... الخ**[77] ."

ب/المفهوم الإجرامي للجريمة المنظمة

يرى أن CUSSON تعددت التعريفات التي قدمت من علماء الإجرام حول الجريمة المنظمة .فالأستاذ الجريمة المنظمة يقصد بها " **منظمة إجرامية تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على ارتكاب جرائم القتل. و استمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بارتباط أعضائها بالسكان و بالدولة بعلاقات تتنوع بين الحماية، و الترويع، والرشوة**[78] "

/3المفهوم القانوني :خصصت العديد من المؤتمرات و اللقاءات العلمية لمناقشة الجريمة المنظمة، ومن أهمها المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد فى بودابست في الفترة من 5 إلى 11سبتمبر 1999 ، و الذى انتهت أعماله إلى التعريف التالي للجريمة المنظمة:

"**الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة و مهيكلة بصورة صارمة .هذه المنظمات تميل إلى الإجرام، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها. و هي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف الحصول أو**

المحافظة أو توسيع سلطاتها أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف استغلال الأشخاص[79]".وما يلاحظ على هذه التعاريف أنها تتفق في كونها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على

---

[77] مايا خاطر،"الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها" ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق، العدد الثالث، 2011 ،ص51.

[78] Maurice CUSSON, La notion du crime organisé: in Criminalité organisée et ordre dans la société ,Colloque Aix-en-provence du 5 à 6 juin 1996, Presses Universitaires d'Aix Marseille, 1997, P. 39.

[79] أحمد فاروق زاهر،**الجريمة المنظمة :ماهيتها ،خصائصها،أركانها**،"الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم" ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، المنصورة،18 - 20/06/ 10 ،ص. 2007

التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالمية لتحقيق الكسب المالي السريع، من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة.

5/الإرهاب

رهب يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف، ورهبة ورهبا أي خافه والرهبة هي الخوف والفزع .ولم يظهر لفظ الإرهاب في المعاجم إلا حديثا[80] .وهو مصدر من أرهب يعني الأخذ بالسف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته .والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف، تعمد إلية حكومات وجماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية [81]. فالإرهاب إذن هوا استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة .وجاء في تعريف ريغان وشولتز الإرهاب وهما يدينانه بأنه "**الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف للوصول إلى أهداف ذات طبيعة سياسية أو دينية أو أيديولوجية ...من خلال الترهيب والإجبار وبث الخوف** [82] ."وجاء في اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب ومعاقبته لعام 1937 المادة الأولى "**أن الإرهاب هو الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور**[83] ."

المطلب الثاني **:الهجرة غير الشرعية بين العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة**

يمكن استعراض دوافع الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق لطرفي معادلة الجذب والطرد. فعوامل الجذب تكمن في الإغراءات والحوافز الموجودة في الدول المستقبلة وتعرف عوامل الطرد بالنقيض لها.

1/العوامل الطاردة للمهاجرين

تساهم عوامل متعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي .ويمكن جمع هذه العوامل في الشعور باللاأمن، حيث أن الرغبة في مغادرة الوطن ليست عبثية إنما هي نتيجة حالة يسود فيها اللاأمن الإنساني الذي يشمل الأمن الاقتصادي واللاأمن الاجتماعي واللاأمن السياسي والناتج عن عدة عوامل منها:

---

[80]محمد الباشا، المعجم الكاف، يط 2 ، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992 ،ص67
[81]عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ط 2 ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1985 ،ص15
[82]ناعوم تشومسكي ، **أوهام الشرق الأوسط**، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 2004 ، 1،ص
[83]أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، ط1 ،دار الفكر ، 2010 ،ص63

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

أ/العوامل الاقتصادية

يلعب الاقتصاد دورا مؤثرا ومهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم .حيث ترسم سياسات الدول وإستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيسي، يتبلور في اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية ويمكنها خلق فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة .وبهذا يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، حيث إنها تأتي في مقدمة العوامل .و يتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي تشهد غاليا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة .

يفسر الدكتور أحمد وهدان هذه الحالة بقوله ":إن الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من البؤس)الأمن (الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة.... فيحدث انفصال وانقطاع بين العاطل والمجتمع

-**البطالة** :يقصد بالبطالة بالمفهوم الاقتصادي التوقف عن العمل، أي أن يصبح الإنسان عاطلا عن العمل وحسب توصيات منظمة العمل الدولية وإجماع الاقتصاديين والخبراء فإن العاطل و البطال ":

هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى في إيجاد هذا العمل ". وقد تكون البطالة حقيقية أو بطالة مقنعة كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية أو موسمية[84] .

تشير الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، فحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام 2004 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية مابين 15 و 20 بالمائة وتزايد سنويا بمعدلات 3 بالمائة .تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المصدرة .ومن أمثلة ذلك الجزائر التي بلغ فيها معدل البطالة29.9

بالمائة سنة 2004 نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، هذا العامل)البطالة (يعد المحرك الأساسي لتوجه العاطلين عن العمل إلى مغادرة الإقليم بصفة غير مشروعة بعد فشل معظمهم في إيجاد فرص للعمل، 2007ما يقارب – حيث بلغ عدد الموقوفين حسب احصائيات الدرك الوطني للجزائر منذ سنة1996

1615عاطل عن العمل أي نسبة 78.58 بالمائة من عدد الموقوفين هذه الفترة والبالغ عددهم 2055

---

3 [84] عدنان فرحان الجوارين،" سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الإقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، العدد24 ، 2013،ص.

ب/العوامل الاجتماعية

وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو جزئي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس .كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه.

يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية ، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة . وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة إلى البلدان الغنية ، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة ولو كانت في صورتها غير المشروعة [85].

ويضيف البعد الديمغرافي السكاني مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير المشروعة، من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مما يؤثر سلبا على كفاية الثروات الطبيعية ومنه يقل العرض ويكثر الطلب وتحدث مشاكل اقتصادية واجتماعية، مما يدفع إلى الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية للبلدان الأكثر غنى بحثا عن ظروف معيشية أوفر.

ج/العوامل السياسية

يقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شؤونها بالصورة التي تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة وما يتخذ من قرارات إدارية، بحيث يتحقق رضا المواطنين وما يمثلونه من رأي عام عن هذه السياسات والقرارات .ومن ثم تحقيق استقرار النظام السياسي واستمرارية قيادته، وإدارة شؤون المواطنين العامة بوعي وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة ويوجد السبل لدفع أي جور وظلم يقع عليهم .وهذا ما يعزز ثقة المواطنين بدولتهم ويعزز شعور المواطنة لديهم وانتمائهم إليها .وعلى النقيض من ذلك فإن تخلف ثقة المواطن بحكومته والانتماء، وبالتالي يدفعه إلى التفكير في مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة[86].

وتتركز أساسا في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان .وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، والحق في حرية التعبير، وضعف المؤسسات، وغياب سيادة القانون، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري[87] .

- [85] حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة) الحاجة والضرورة الملحة(**،ط7 ، مصر، مركز الإعلام الأمني ،ص07

[86] رشيد بن فريحة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-،2009 - 2010 ،ص 69.

[87] محمد فتحي عيد ، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، المرجع السابق الذكر،صص 52.

2/العوامل الجاذبة للمهاجرين

يعتبر هذا العامل أقل أهمية إذا ما قارناه بالعوامل السالفة الذكر .على اعتبار أن الإنسان إذا كان في وضعية مريحة في بلاده وكان بإمكانه أن يغطي احتياجاته المادية والمعنوية الضرورية بدون عناء شديد، وأن يحصل على بعض الكماليات فانه لن يهاجر .وبعبارة أخرى إذا كان بمقدوره أن يعيش حياة كريمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والدينية، فانه بدون شك لن يغلب عليه التفكير في الهجرة وكذلك على اعتبار أنه في غالب الأحيان يسعى إلى الاستقرار ولا يريد مفارقة وطنه الأصلي إلا إذا وقع تحت ضغط تلك الظروف .حيث إن عوامل الطرد لا تؤدي بالضرورة إلى التفكير في مغادرة التراب الوطني، مالم يكن هناك أمل في تغيير الظروف للحصول على فرصة أفضل له في مكان آخر، وتتضافر مجموعة من العوامل في جذب الأفراد للهجرة غير المشروعة . أين تقدم دول الاستقبال

إغراءات جد هامة من حيث الأجر وتوفير الخدمات وضمان حرية التعبير .قد تلاقي من الأفراد من يقع في حيال إغراءاتها بتفضيل الاتجاه إليها إما للاغتناء السريع أو العيش في طمأنينة والتعبير عن أرائه بحرية .ويمكن أن نحدد عوامل الجذب في العناصر التالية:

أ/الصورة النمطية المشرقة لدول المقصد

والمتمثل في الانبهار بالصور النمطية الباذخة التي تروج عن الضفة الأخرى أو بلد المقصد، والتي أصبحت تعد بمثابة الفردوس المفقود والسبيل الوحيد للانتهاء من معاناة البطالة والتهميش، وهذا من قبيل الانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق رحلة الاغتراب والبحث عن الذات المقصودة والهوية المجزأة، التي تحمل التوجه العام نحو مجتمع استهلاكي ذي بعد واحد.

وهو ما يدفع إلى تأجيج الرغبة لدى بعض الأفراد في الهجرة والمخاطرة فيتكلفون أشد العناء للوصول إلى بلد المقصد، اعتقادا منهم أن هذه هي آخر الصعوبات والتحديات بجرد دخولهم إلى تلك الوجهة[88] وهنا تلعب وسائل الإعلام دور كبير جدا في ترسيم هذه الصورة النمطية .حيث دأبت هذه الوسيلة منذ عقود على رسم صورة متفائلة عن أوروبا والغرب عموما، فأظهرته في الغالب على أنه بلد الحريات والحقوق وكل معاني الإنسانية والحضارة، كما تصور الرجل الغربي على انه مثال الصدق والنزاهة والأمانة والشرف .خلافا ما يقدم من صورة قاتمة ومسيئة لدول وشعوب الجنوب من التخلف والانحطاط في شتى المجالات .

- . [88]رشيد بن فريحة، المرجع السابق الذكر، ص

ب/صور نجاح المغتربين

إن صورة المهاجرين العائدين صيفا من أوروبا وآثار النعمة البادية عليهم وفي نوع من الاستعراض لنجاح تجاربهم بما يشكل مستوى قيمي مغري، هذا الإغراء المادي للعائد من أوروبا تجد صداه أكثر لدى الفئات المحرومة، فيصبح محرضا ومحفزا لهم على التفكير جديا في إمكانيات خوض تجارب ناجحة

ج/سوق العمل كعامل جذب :تتجلى عوامل الجذب في دول الشمال الغني بشكل ملحوظ في الزيادة على طلب العمل في بعض القطاعات والمهن، فتلجأ أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، سيما تزايد عوامل الهرم والشيخوخة مما تضطر معه بعض دول الاستقبال للبحث عن العمالة الأجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة لتلجأ لطلب اليد العاملة .إضافة إلى عزوف مواطني تلك الدول (الاستقبال)الاشتغال بمهن معينة إما لخطورتها أو لقلة وضعها الاجتماعي مما يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يقبلون الاشتغال بها

[89] .إن إشكالية الهجرة وأسبابها يلخصها العالم الديمغرافي الفرنسي الفريد صوفي بقوله": **إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات** [90] " وهنا البشر هم الذين يرحلون إلى حيث توجد الثروات، ولكن بطريقة غير مشروعة.

***المطلب الثالث* :المداخل النظرية لتفسير عملية الهجرة غير الشرعية**

تنوعت المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية واختلفت بين المخل الاقتصادي والمدخل النفسي والمدخل الاجتماعي، هذا الاختلاف لا يعد اختلاف تناقض بقدر ما أنه اختلاف تنوع وتكامل على أساس طبيعة الظاهرة المدروسة كونها ظاهرة مركبة العوامل.

1/المدخل الاقتصادي

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية .وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل .وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور

[89] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك ، المرجع السابق الذكر، ص .

[90] محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، المرجع السابق الذكر ص177.

مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة .

من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة إلى نتائج مطابقة نسبيا للتحاليل النظرية القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية .وقد أكدت تحاليل الاقتصادي الأمريكي لوكاس (1985) أننا مازلنا نرى ذلك الإنسان الهامشي الذي يستعمل حاسبته الجيبية قصد ضبط مردود الاستثمار في الانتقال إلى أماكن أخرى يحس□ن فيها وضعه المادي الخاص.

أما المقاربات الماركسية حول الهجرة الدولية ترى أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة، تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز .تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز .

/2المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية:

يهتم علماء النفس بدراسة مفهوم الذات بحكم أنه يمثل حجر الزاوية في بناء الشخصية ويشكل إطاره مرجعيي □لفهمها .ومن هنا فالتطرق إلى مفهوم الذات يعد مفتاحاً مهماً لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي وفهمها وهذا بالتركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق .وعليه فإن تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية[91] .

تعد نظرية العالم النفساني الأمريكي **أبراهام ماسلو** (**Abraham Harold Maslow 1908-1970**) من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية،حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات .واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى إلى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي .ويفضل **ماسلو** استخدام مصطلح حاجة **NEED** بدلا من كلمة رغبة أو **دافع** **DESIRE OR MOTIVE** ويقسم احتياجات الإنسان إلى خمسة وهي مرتبة كالآتي:

الحاجات الفسيولوجية **Physiological Needs**- مثل الحاجة للطعام والشراب والكساء والسكن والزواج وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة .فإذا أم□ن الإنسان ضرورات حياته المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم في النفس والمسكن والوظيفة .إن تهديد الإنسان في معاشه

---

[91] Hein de Haas, Migration and development A theoretical perspective, Working papers, International Migration Institute , Paper 9, Year 2008 ,P.07.

الفصل الاول

مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

- حاجات الأمن(Safety Needs (security

هو تهديد لحاجة أساسية في حياته وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين كفالة حقه في

توفير حاجاته الضرورية كلما ازداد شعوره بالارتياح النفسي.

للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال

-حاجات الانتماء(Social Needs (affilation

الحب والمودة والبر .و في هذه المرحلة يمكن استنباط قاعدة اجتماعية تُعد من أهم الأصول

التربوية وهي أن الإنسان اجتماعي بالطبع يميل إلى التجمع والتفاعل مع الآخرين.
من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف هذه

حاجات التقدير(Esteem Needs (Recognition

الحاجة، كغيرها من الحاجات، يجب أن يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي
يتعامل معها الفرد وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها قوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر
في النفس من استلام الجوائز المادية الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة

حاجات تحقيق الذاتSelf-actualization Needs

الذاتية بعد تحقيق الأهداف .وهكذا فإن ثناء الآخرين والحصول على المادة لا يمكن أن توفر

السعادة في النفس ما لم يشعر الإنسان بأن تقديره لنفسه من مصادر سعادته.يؤكد ماسلو في نظريته

على أن الإنسان كلما حقق حاجاته الأولية فإنه يتطلع لإشباع حاجة أعلى فيتنقل من مرحلة إلى
أخرى على التوالي إلى أن يشبع حاجاته من خلال تحقيق ذاته والكثير من أهدافه.
ويرى **ماسلو** أن تطور وتغير الحاجات الفرد يعكس خبراته في إشباعه الرغبة أو إحباطها،
فإذا كان الفرد يمارس إشباعا ضئيلا لمعظم رغباته فإذا الإرضاء الدائم سوف يؤدي إلى ترسيخها

وتثبيتها، وتصبح نقطة البدء اللازمة لاستثارة هذه الرغبات في علاقته بالناس وبالأشياء .فالفرد

الذي أحبطت رغباته في الانتماء والشعور بالكرامة وتحقيق ما يريد سوف يتأثر في سلوكه
وعلاقاته مع الآخرين بهذا الإحباط.
وجد **ماسلو** من خلال ملاحظته لبعض الشخصيات التاريخية البارزة أن قلة من الناس هم
وتعد هذه المرحلة بحاجة إلى ، The level of self-actualizationالذين يصلون إلى مرحلة
تحقيق الذات عمل دائم لأنها عملية مستمرة تتصف بالنمو والديمومة وتستدعي الحفاظ على
مستوى الصحة النفسية والإنجازات التي سبق أن حققها الفرد، فقد يكون منهم من فقد الأمن و
الغذاء سواء في الأسرة أو في إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وقلة حيلهم وحاجاتهم تدفعهم
إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين الدولية فيفكرون في الهجرة غير الشرعية بأي وسيليه
بغية تحقيق هذه الحاجات[92] .

اجمع أساتذة علم النفس أن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية وليدة البطالة والفراغ
الذي يعاني منه الشباب، مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي وهذا هو ما دفع الشباب
إلى الهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهذه الظاهرة ما هي إلا
تجليات

---

[92]نصيرة طالح، أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج: دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج ، بحث مقدم لنيل
2011 .، ص – 77 درجة الماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة مولود معمري بنيزي وزو،2010

الميكانيزمات النفسية جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة، كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من المشكلة ما .ومن هذه الحيل الإزاحة وهى دفع النموذج السيئ .وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كونها إزاء نفسه، ومن اجل تبرير تصرفاته يلجئ إلى مكانيزم أخر يعتمد على التبرير أي أن الشاب عندما يسعى للهجرة غير المشروعة ويلقى بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة، فيكون التبرير بهذا الشكل انه في حاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثا عن الرزق وأنه لديه طموح وأنه يريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي و هذه الحيل الدفاعية تستخدم من الناحية النفسية من اجل
.التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه

/3المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية:

ينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة السرية علي أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع .ويكتسي هذا المفهوم جانبين أساسين؛ الأول يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية .وفي هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية و كثافة السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل وغيرها .أما الجانب الثاني يربط بين الهجرة السرية و التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي .كما استخلص علماء الاجتماع أن الهجرة السرية تحدث وفقا لثلاثة أبعاد:

البعد الفردي :يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك الهجرة السرية.

2-**البعد الاجتماعي** :يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات و البناء و الزراعة و بصفة عامة المهن الهامشية.

ولذلك تشدد التشريعات الحديثة على توقيع العقاب وتنص على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة السرية جريمة .ويعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية، أو الأشخاص المساعدين، سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور إلى الدول، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم،و توفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها .

3-**البعد الظرفي** :ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير الحكيم و اختيار السلوك السليم .والهجرة السرية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ الرحلة بالاغتراب والإحساس بالعزلة والقهر في الثقافة المحلية، وتنطلق بمحاولات

الفصل الاول
مفهوم الامن و النظريات المفسرة له

أولية، تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية) من جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب و من جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف الاجتماعي(، تتخلل الرحلة تبادل مشاعر الحقد والكراهية و العدوانية بين الأطراف المشاركة فيها، وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف والإجرام على المهاجر السري .وفي هذه المرحلة جميع الاحتمالات تكون واردة .

يقدم الأستاذ **اميل دوركايم** تحليلا أين ربط الهجرة السرية بعملية الانتحار مصنفها بذلك وفق ما يلي:

أ –**الهجرة السرية وكونها انتحار أناني :**يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها .وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أي مشكلة و تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

ب –**الهجرة السرية وكونها انتحار إيثاري :**تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة السرية.

ج –**الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي :**تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع و تضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع وتحدث هوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وبين ما هو متوفر . فعلا1 .

وفي خلاصة وفق هذا التحليل تقوم الهجرة غير الشرعية نتيجة ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية .وفي هذا الإطار، يمكن توظيف نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير الهجرة السرية، وتفيد الملاحظات الميدانية أن المهاجرين السريين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.إضافة إلى اختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، ي عرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيضعف التماسك والتساند الاجتماعيين مما يؤدي إلى ظهور الانزلاقات.

الفصل الثاني:

السياسات الوطنية لدول الاعظاء ومستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

الفصل الثاني

السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

شكل موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع المطروحة في الأجندة الأمنية الأوربية إذ تنوعت المعالجة بين الإجراءات الوطنية لدول الأعضاء ممثلة في كل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والإجراءات في إطار الإتحاد الأوروبي ككيان مشترك .هذا الأخير إدراكا منه لخصوصية الظاهرة المتعددة الأطراف فقد تم ترجمة ذلك الإدراك عبر طرح بديل مكمل فيما يسمى بالبعد الخارجي للهجر غير الشرعية.

المبحث الأول **:السياسات الوطنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية(إسبانيا، إيطاليا، فرنسا نموذجا)** لقد شكلت قضية الهجرة دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما، وأثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنهجية بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددا حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة، وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية وهنا نجد اتجاهين؛ اتجاه معارض وآخر مؤيد.

1/ الاتجاه المعارض:

يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا، فمن الناحية الثقافية يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة والمغاربة خاصة المسلمين عموما يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية، خاصة عندما تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية التوجه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب.

فضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو الجنوب المتوسط، يأتي المهاجرين في الواجهة لأنهم نقطة التماس .أما من الناحية الأمنية فهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آتية من الجنوب، وخاصة من العالم الإسلامي، حيث بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة فمنذ بداية التسعينات

اعتبرت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي.

2/ الاتجاه المؤيد:

يؤكد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحالة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية .وعموما هناك أربع وجهات نظر لدى دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة تتمثل في الآتي:

الفصل الثاني:

السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

أ –**ألمانيا والنمسا وهولندا** :تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.

ب –**فرنسا بريطانيا وايرلندا** :تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

ج –**الدول الاسكندينافية** :تركز في سياستها على ضرورة احترام الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للاجئين.

د –**إيطاليا، اليونان وإسبانيا والبرتغال** :ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة انتقائية[93] .

المطلب الأول **:السياسة الوطنية الإسبانية**

لمحة عامة:

خلال النصف الأخير من القرن 19 والنصف الأول من القرن العشرين هاجر نحو خمسة ملايين من الإسبان إلى أمريكا الجنوبية، وخلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي هاجر ما بين مليونين وثلاثة ملايين من الإسبان إلى بلدان أوروبية أخرى خاصة فرنسا وألمانيا وسويسرا، وقد شهدت إسبانيا منذ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية) التي أصبحت لاحقا الإتحاد الأوروبي (في عام 1986نموا اقتصاديا كبيرا أدى إلى إعادة بناء البنية التحتية للبلاد الأمر الذي تطلب عددا كبيرا من العمال الأجانب، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت إسبانيا على نحو متزايد دولة استقبال أكثر منها دولة منشأ أو دولة عبور للمهاجرين .خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ارتفع عدد المهاجرين

وفي منتصف التسعينات كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي وفي عام 2001 ارتفع عددهم بنسبة % 23.8 ليتجاوز المليون شخص[94] ، وقد تضاعف عددهم عامي 2000 و 2004 من 900 ألف شخص إلى 2.8 مليون، علاوة على ذلك ونتيجة لتدفق المهاجرين الجدد الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية في اسبانيا ، إلا أنه في نفس الوقت ظهرت فئة من المهاجرين في وضع غير نظامي يشتغلون في قطاعات الاقتصاد السري .لتبقى بذلك اسبانيا الوجهة الأولى للهجرة غير النظامية في جنوب أوروبا.

---

30 -228. [93]أفريل 2008 ،صص ١ - - 227 عياد محمد سمير، الجزائر والأمن في المتوسط،" الملتقى دولي بجامعة قسنطينة بالجزائر"،29

[94] Gemma Pinyol, The External Dimension of the European Immigration Policy: A Spanish Perspectivepaper presented at the conference on "The Euro-Mediterranean Partnership (EMP): Perspectives from the Mediterranean EU countries," Rethimnon, 26-28 October 2007.

الفصل الثاني:

السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

يمكن اعتبار الهجرة غير النظامية في إسبانيا ظاهرة جديدة ارتبطت بشكل أساسي بظهور
التي تهدف إلى تشديد الرقابة على الحدود الخارجية" **Fortress Europe**"* إستراتيجية أوروبا
الحصينة للإتحاد الأوروبي وسن تشريعات هجرة مشددة.

يعد الربط بين الهجرة والأمن والجريمة في سياسات الهجرة للدول المضيفة أحد أبرز المظاهر الجديدة للهجرة الدولية، وقد أصبح هذا المظهر أكثر وضوحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث بدأ ينظر إلى الهجرة باعتبارها تهديدا محتملا للأمن القومي .أما في إسبانيا فقد بدأ تأسيس قضية الهجرة في مقاطعة الأندلس في "elikhido"* منذ سنة 2000 خاصة بعد الأحداث التي شهدتها منطقة إليخيدو نوفمبر 2002 ، والتي أثارت نقاشا واسعا حول حقوق المهاجرين والهوية والقانون والنظام العام، كما ولد هذا النقاش أيضا خطابا شعبويا معاديا للأجانب، وبرزت الهجرة كأحد موضوعات النقاش السياسي والاجتماعي العام في إسبانيا منذ عام 2000 ، في مناخ من التوتر والمواجهة المستمرين بين أصحاب
المصلحة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسيين من جهة والموجودين في الحكومة من جهة ثانية، إذ ربط الأخيرين لغايات انتخابية خالصة بين الهجرة والجريمة وارتبط النقاش السياسي حول قضية الهجرة بظهور الأحزاب اليمينية في أوروبا التي تعتبر المهاجرين غير الأوروبيين تهديدا ثقافيا واجتماعيا .وقد تمت هذه المشاعر المعادية للهجرة بشكل مكثف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهجمات مدريد في11 مارس 2004 كما أصبحت إسبانيا تضيق ذرعا بكل أنواع المهاجرين الجدد خاصة بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها الدولة خلال السنوات الأخيرة2008[95] وفي عام 2003، قدر عدد المهاجرين غير النظاميين في اسبانيا أكثر من مليون شخص، وبحسب منظمة الهجرة الدولية فإن أغلبية هؤلاء المهاجرين يأتون إليها من أمريكا اللاتينية ويمثل الاكوادوريون منهم أعلى نسبة % 20 ويليهم الكولومبيون ب %8 ثم البوليفيون %7 أما المهاجرين غير النظاميين من دول أوروبا الشرقية فيمثلون نسبة مهمة تقارب ب % 17 والشأن نفسه للمغاربة بنسبة % 12 من مجموع الأشخاص الذين يعيشون في إسبانيا في وضعية غير قانونية[96] .ووفق هذه المعطيات اعتمدت اسبانيا جملة الإجراءات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي على النحو التالي:

1/ الإطار التنظيمي

إن تنظيم الهجرة في اسبانيا يظل حديث العهد فحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي لم يكن لإسبانيا سياسة خاصة بالهجرة أو قانون الهجرة .ويعد القانون التنظيمي بحقوق وحريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي، الذي أعتمد في أول يوليو 1985 أول قانون شامل للهجرة وبداية لسياسة الهجرة الحديثة في اسبانيا[97]، القاضي بطرد من لا يحملون الهوية الإسبانية والذين يقيمون بطريقة غير قانونية في الأراضي الإسبانية بقصد مواطن سبتة ومليلة والجيوب التي احتفظت بها

---

[95] سعيد الصديقي،" تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة :مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد 03 ، 2013،صص 99.-

[96] International Organization for Migration , World Migration, Report 2008,p210 .

[97] Gemma Pinyol, Op.cit

إسبانيا بعد استقلال المغرب، وذلك بالتخلي عن رغبتهم بالاحتفاظ بهويتهم الإسلامية والعربية أو عليهم مواجهة مصير الطرد .وقد تزامن صدور هذا القانون مع انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ومنذ ذلك الوقت أصبحت قوانين الهجرة في اسبانيا تسير جنبا إلى جنب مع عملية الاندماج الأوروبي، ويهدف ذلك القانون إلى غاية مزدوجة ضمان حقوق الأجانب من جهة ومراقبة الهجرة غير النظامية من جهة ثانية.

شهدت سياسة الهجرة في إسبانيا منذ نشأتها عام 1985 تغيرات كثيرة للتناغم مع الظروف السياسية الداخلية الشديدة التغير وسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للهجرة .وفي سنة 1996 أقرت أسبانيا قانونا جديدا للأجانب اعترف بمزيد الحقوق للمهاجرين .وأنشأ وضع المقيمين الدائمين .كما أقر حصة سنوية لاستقدام العملاء الأجانب، وإحدى أهم النقاط المضيئة في هذا القانون أنه أعطى مزيدا من الحقوق الاجتماعية بصرف النظر عن الوضعية القانونية للمهاجر[98] .

في سنة 2000 صدر القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في اسبانيا واندماجهم الاجتماعي 2000الذي اعتبره بعض المختصين القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في / المعروف بقانون4 أوروبا، بإقراره أحكاما تعزز حقوق المهاجرين وتوسع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية أين وسع هذا القانون من الاستفادة من خدمات الصحة العامة، والتعليم ليشمل المهاجرين غير النظاميين.

لذلك لا يعد معيار استفادة المهاجرين من الحقوق في ضل هذا القانون وضعيته القانونية، ونظرا لطابعه المتميز أصبح هذا القانون محل جدل سياسي كبير في اسبانيا إذ واجه معارضة شديدة من 2000أين أعتبر هذا / حكومة" **خوسيه ماريا**"، التي ألغت أحكامه باعتماد قانون جديد يعرف بقانون8 القانون الأكثر إجحافا بحق المهاجرين بسبب تقليصه للحقوق والامتيازات التي أقرتها القوانين السابقة، أما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين فإن هذا القانون قيد أغلب حقوقهم الاجتماعية والإضراب **(Tampere)**والانضمام إلى النقابات .صيغ هذا القانون حسب ديباجيه امتثالا من إسبانيا لاتفاقية تامبير لعام[99] **(Shengen)** 1985.لعام 1999 واتفاقية شنجن

/2الإجراءات الأمنية:

تتجلى معالم هذا الإجراء ببناء إسبانيا سياج في محيط المدينتين سبتة ومليلة 2 *في شمال المغرب كجزء من سياسة شاملة لمحاربة الهجرة غير النظامية، لقد جعلت إسبانيا محاربة الهجرة غير النظامية الهدف الأساسي لهذه السياسة الرامية إلى عسكرة حدودها الجنوبية باستثناء الحدود الترابية القصيرة لمديني سبتة ومليلة مع الأقاليم المغربية المجاورة في الشمال، فإن الحدود الإسبانية

---

[98] Lydia E. Gonzalez, Richard M. Bride, "Fortress Europe: Fear of Immigration? Present and Future of Immigration Law and Policy in Spain ", Journal of International Law and Policy, UC Davis, vol 6, no 2,2000, p170.

1 - [99]سعيد الصديقي ، المرجع السابق الذكر،ص98

والمغربية تبقى في عمومها بحرية، سواء على البحر الأبيض المتوسط أو على المحيط الأطلسي بين الأقاليم المغربية الجنوبية وجزر الكناري الإسبانية .ونظرا إلى أن مراقبة الحدود البحرية التي تتطلب دراسة تتخذ شكل ، **(Line)**تختلف جذريا عن مراقبة الحدود البحرية التي تستدعي حراسة على شكل خط **(area)** منطقة فإن اسبانيا والاتحاد الأوروبي تبنيا منذ التسعينات إستراتيجيتين متكاملتين لمنع تدفق المهاجرين

الأفارقة تمثلت الأولى في بدء إسبانيا بناء سياجات عالية من الأسلاك الشائكة على طول حدود سبتة ومليلة، أما الإستراتيجية الثانية، فتتمثل في إنفاق الإتحاد الأوروبي وإنشاء بعض النظم المتكاملة لمراقبة البحرية الخارجية باستخدام متقدم جدا .في عام 1993 بدأ تسييج محيط الثغرين بدعوى منع الهجرة غير النظامية، ولم تكف الحكومة الاسبانية منذ هذه السنة عن تعزيز هذه السياجات وتجديدها باستعمال تقنيات متطورة، من ضمنها كاميرات الأشعة ما تحت الحمراء وأجهزة الاستشعار البصري والصوتي وأبراج المراقبة وأنظمة الرادار لمنع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء .ونظرا إلى الموقع الجغرافي المتميز لهذين الثغرين باعتبارهما حدودا للإتحاد الأوروبي بحكم الواقع في شمال أفريقيا فقد أصبح خلال العقدين الأخيرين مقصدا لآلاف المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، ويفضل المهاجرين غير النظاميين هذه الوجهة، لأنهم يستطيعون الوصول إلى أراضي أوروبية لمجرد دخولهم الثغرين كما أن هذا المسار أقل خطورة مقارنة بركوب أمواج البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي نحو مصير مجهول.

إن سياجات سبتة ومليلة بينت لمنع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، وليس المغاربة لسببين اثنين على الأقل:

أولا :أن سكان كل من تطوان والناظور لمدينتين المغربيتين المجاورتين لكل من سبتة ومليلة حسب اتفاقية انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية مستثنون من شرط الحصول على التأشيرة للدخول إلى الثغرين، لكن هذا لا يتيح لهم الدخول إلى التراب الإسباني في الضفة الشمالية للمتوسط.

ثانيا :أن باقي المغاربة إذا تجاوز مدة تأشيرتهم أو دخلوا الثغرين بشكل غير نظامي .فإنه يمكن ببساطة إعادتهم إلى باقي التراب المغربي بموجب اتفاقية العودة المبرمة بين البلدين سنة 1992كان لأحداث 28 سبتمبر 2005 مع محاولة 700 مهاجر أفريقي اختراق سياج مدينة مليلة باستعمال سلالم بدائية الصنع ومع قتل 14 مهاجرا وهم يحاولون الوصول إلى الثغر.هذه الأحداث صدمت الرأي العام إلى حد كبير وارتفعت أصوات مختلفة للدعوة إلى تبني نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية باعتبارها قضية عبر وطنية، وعلى الرغم من أن هذا الحدث يظهر ضرورة الاشتراك الجدي لبلدان العبور في معالجة ظاهرة الهجرة خاصة بلدان المغرب العربي، فإن الاتحاد الأوروبي وأسبانيا واصلا اعتماد إجراءات أمنية وأحادية الجانب قائمة على عسكرة الحدود البرية والبحرية للإتحاد الأوروبي[100]في إطار مضيق جبل طارق قامت إسبانيا بمشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهر برادار

1 -- - 101. [100]سعيد الصديقي، المرجع السابق الذكر،صص10

للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء، وفي الوقت نفسه قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الالكترونية مجهزة بوسائل أشعار ليلي ورادارات ودعمت هذه المراكز بجهاز" **سيف**" وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، بالإضافة مشروع إصلاح قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة"**الحصان البحري** "لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين أفريقيا وأوروبا بتكلفة تقدر بأكثر من 3.5 مليون يورو، من شأن هذا الإنجاز تقديم مساعدات للدوريات العسكرية البحرية خاصة المغربية والاسبانية اللتين تشتعلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي كمحاربة الشبكات المختصة بتهريب البشر، التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية جد متطورة .

-سياسة التعاون:

يعتبر المؤتمر الأورومتوسطي الذي انعقد بالرئاسة الإسبانية للمجلس الأوروبي ببرشلونة في نوفمبر 1995 ، والذي أفتتح مرحلة جديدة في العلاقات مع دول شرق وجنوب المتوسط، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط في سنة 2010 ، وكهدف نهائي تحقيق الأمن، والاستقرار والرفاهية الجهوية، من بين أهم عناصر الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسة الإسبانية.

وفي إطار التعاون الثنائي قامت إسبانيا بمأسسة سياساتها وتكثيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية والمالية مع دول المغرب العربي، بحيث تم توقيع اتفاقية صداقة وحسن الجوار والتعاون مع المغرب الأقصى عام 1991 والتوقيع على اتفاقية حول تنقل الأشخاص وعبورهم وإرجاع الأجانب الذين دخلوا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية انطلاقا من المغرب الأقصى عام . 1992 وفي عام 1996 قامت إسبانيا بطرد 428 حالة إلا أن التجاوب المغربي كان محتشما بالاستجابة مع 45 حالة فقط.

ومن نفس العام 1996 اجتمعت الوزارتين الداخليتين لكل من إسبانيا والمغرب الأقصى من أجل الوصول إلى تنسيق جهودهم للحد من الهجرة السرية بما في ذلك تلك القادمة من إفريقيا السوداء والتي تعبر دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وبهذا أصبحت الهجرة من بين المسائل التي تحكم العلاقات الإسبانية المغربية[101]

المطلب الثاني : السياسة الوطنية الإيطالية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تعتبر إيطاليا من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لإعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، فوفقا لوزارة الداخلية الإيطالية، عاش في إيطاليا في نهاية 2002 أكثر من 1.5 مليون أجنبي نتيجة حصولهم على تصاريح البقاء ، فضلا عن أولئك المقيمين بصورة غير قانونية) حوالي600 ، .(000فالغالبية العظمى من الأجانب

[101] Gilles Delmote **, l'immigration nord-africaine: un enjeu politique espagnole?**, Revue, Herodote, 1999, P 86.

يأتون من المغرب (158 100) ألبانيا(144100) ، ورومانيا(75400) ، والفلبين 200) 64الصين (56 600) [102].

وتونس(46 500) إن التوزيع الجغرافي للمهاجرين غير الشرعيين على الإقليم الايطالي سمح بتميز 16 مدينة على غرار : pistoia, rimini, pavie, varése, trapani. يفوق عدد المهاجرين بها عدد المواطنين مثل عكس مدن أخرى تعرف قلة في عدد المهاجرين غير الشرعيين، وهي في العادة مدة تعرف نشاطا وأمام العدد الكبير للمهاجرين السرين، عمل المسؤولون mantoue, bergame, bresia صناعيا مثل السياسيون على :الاتجاه نحو تشديد الرقابة على الحدود، تفعيل الطرد، وموازنة لكل هذا استيعاب .المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالإقليم الايطالي عن طريق عملية التعديل[103] هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي وتحديد اقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربعة نقاط رئيسية:

-إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.

-انتظار في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.

-تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.

-إضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، وقد حدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين ب 30 يوما، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الإيطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا.

ورغم هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة في إيطاليا لمواجهة الهجرة غير القانونية، إلا أنها لم تكن كافية لردع هذه الأخيرة، وهو ما مهد إلى ظهور قانون **بوسي فيني** 189 في2002.

جاء هذا القانون صارما في وجه المهاجرين غير الشرعيين من خلال تفعيل إجراءات الجبس والطرد، حيث نصت المادة 13 من القانون بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجودا على أراضي الدولة وهذا بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة في قضية عاجلة، أين فصلت المادة 14 من نفس القانون إجراءات الطرد والحبس والنقل والترحيل .

ونظم القانون إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين طبقا لنص المادة 14 من قانون المعدل رقم 189عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن

---

102 Ioannis M. Varvitsiotis, **POLITIQUE D'IMMIGRATION EN EUROPE, VERS UNE POLITIQUE COMMUNE EN MATIERE D'IMMIGRATION AU SEIN DE L'UNION EUROPEENNE EVOLUTION 1999-2005,** Belgique , Groupe du PPE-DE au Parlement Européen Service Documentation-Publications-Recherche,2005,p95 .

103 Paolo Ruspini, Lutte contre l'immigration irrégulière en Italie," L'immigration irrégulière subsaharienne à travers et vers le Maroc",Geneve, cahiers de migration internationale,2002, P 95.

شخصيته أو جنسيته، ولابد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر، وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة التي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجر فإنه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت .وعند انتهاء هذه المدة التي مدها قانون بوسي فيني من 30يوم إلى 60 يوم حسب نص المادة 14 وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر غير الشرعي بترك الأراضي الايطالية خلال خمسة أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفة القانون، إضافة إلى ذلك جاء القانون بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في ايطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وإن كان دخولهم لإيطاليا قانونيا، ويعتبرهم القانون وضع ، غير قانون وينطبق عليهم حكم الطرد طبقا لنص المادة 15 من قانون بوسي فيني أو قانون رقم189 وقد استثنت المادة 19 من القانون السابق ذكره حالات من الطرد والتي من خلالها يمكن عدم إتباع أمر رئيس الشرطة وهي حالة المرأة الحامل حتى 6 أشهر بعد وضع الطفل، وفي حالة وجود القصر بدون عائل، وفي حالة الأشخاص الذين يعيشون في خطر لأسباب سياسية أو الانتماء لأي مجموعة عرضية أو دينية أو اجتماعية وأخيرا الأشخاص الذين يعيشون مع زوج أو قريب لمهاجر حاصل على الجنسية الايطالية وتبقى الاستثناءات قائمة إلى غاية صدور حكم القضاء والذي يقرر مصير هؤلاء المهاجرين، أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون بوسي فيني ضاعف الصعوبات والتعقيدات حيث أصبح المهاجر يعاني من أوقات انتظار طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهور قليلة، ويكون مرتبطا بعقد العمل، حيث أشارت المادة 1 من الفقرة 5 من قانون الإقامة الجديد إلى إمكانية واحدة بتحديد تصريح الإقامة مع ضرورة الاستمرارية في العمل، وهذا ما يعرف بالانضباط القانوني الذي جاء به بوسي فيني[104] .

التعاون الأمني مع دول المنشأ : وتتمثل إجراءات التعاون في التوقيع على جملة الاتفاقيات الأمنية مع دول المنشأ للهجرة.

/1ليبيا :بين عامي 2000 و 2004 ، تم توقيع عدد من الاتفاقات بشأن الهجرة بين حكومة برليسكوني والقذافي .بموجب تلك الاتفاقات تتحمل إيطاليا مسؤولية دعم ليبيا لوجستيا في سبل السيطرة على المهاجرين، إذ تقدم المساعدة في بناء معسكرات احتجاز المهاجرين، والتدريب والرحلات الجوية بل وحتى نحو 1000 حقيبة لحفظ الجثث، لاستخدامها في حفظ جثث من قد يموتون من المهاجرين في الصحراء .إلا أنه لم يكن التزام القذافي بالاتفاقات فوريا، واستمر في التفاوض مع إيطاليا في هذه القضايا لعدة سنوات، متراوحا بين السماح بالهجرات والتضييق عليها، تلك الهجرات عن طريق القوارب عبر البحر المتوسط .استمر التعاون الوثيق بين البلدين بشأن قضايا الهجرة في ظل حكومة اليسار في إيطاليا[105] ، وتم توقيع اتفاق ثنائي جديد لمكافحة الهجرة غير الشرعية في 29 ديسمبر/كانون الأول2007

---

[104]محمد رضا التميمي،" الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2011 ،صص26 .261 -

1 - . [105]الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان،"ليبيا يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين" ،)د،ب،ن(، ميغروروب،ص

وفي اليوم نفسه وقع البلدان بروتوكولاً إضافياً يحدد الترتيبات العملياتية والفنية لتنفيذ الاتفاق .

وبموجب هذه الاتفاقية، تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية .معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد علي متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية علي استخدام وصيانة القطع .وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية .كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية، في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية، المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة .

/2مصر :وتأتي هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين، بموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الإيطالي بتوفيق أوضاع الآلاف من المصرين المقيمين بشكل غير قانوني في ايطاليا عام 2006 ، وأمنت هذه الاتفاقية حصة في سوق العمل تبلغ 7000 تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، وفي حالة الحاجة إلى تأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الإيطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية

/3الجزائر :وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق منجنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص وقد قدمت الحكومة الإيطالية أكثر من تأشيرة ألف تأشيرة للجزائريين عام 2008 ومثلها عام2009[106]

المطلب الثالث :السياسة الفرنسية

إن تاريخ سياسة الهجرة الفرنسية مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، وهذا راجع إلى الملايين من الشعوب والأعراق التي انصهرت في الجغرافيا الفرنسية عبر العصور المختلفة، فالجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة تعود إلى الإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 التي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية، وأيضا بالتوازي مع المفاهيم الجديدة التي أفرزتها الثورة الفرنسية مثل الجمهورية العلمانية والمواطنة والتي أدت إلى فتح الأبواب أمام الهجرة بشكل كبير .كما أن قانون الهجرة لسنة 1889 كان أول خطوة عملية في فرنسا والذي تمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا، كما أن هذا القانون يعطي الحق لأبناء المهاجرين في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق
والثقافة، وقد اقتصرت الدول المصدرة للهجرة في تلك الفترة على الدول المجاورة لفرنسا والناطقة باللغة الفرنسية فقط لكن في ما بعد عملت فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى على إصدار بطاقة التعريف الوطنية والتي كانت عبارة عن آلية بيروقراطية لمراقبة حركة الهجرة .ومع الفترة التي

1- [106]أحمد عبد العزيز الأصقر وآخرون،مكافحة الهجرة غير المشروعة،الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 ،ص153

الفصل الثاني:

السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

تلت الحرب العالمية الأولى والتي أثرت على قوة الاقتصاد الفرنسي مما أدى بالسلطات الفرنسية لإنشاء عدة منظمات لتنظيم جلب اليد العاملة المهاجرة بهدف إدماجها في الاقتصاد الفرنسي والاستفادة منها في إعادة بناء .الاقتصاد الفرنسي أي ما عرف باقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى[107] في سنة 1927 عرفت السياسة الخاصة بالهجرة في فرنسا تطورا آخر تمثل في قانون التجنيس الذي عملت الحكومة الفرنسية على تحريره بما يسهل عملية تجنيس المهاجرين الفارين من النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي عرفت أنظمة استبدادية .لكن مع سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية على يد ألمانيا النازية عرفت فرنسا في تلك الفترة مرحلة سوداوية بالنسبة للمهاجرين خاصة اليهود، وهذا من خلال ما قامت به حكومة فيشي المتحالفة مع الألمان من خلال سحب الجنسية من اليهود، لكن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عادت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ السياسة الخاصة بالمهاجرين إلى سابق عهدها كذلك نجد الفترة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت قد دمرت تقريبا جيلا من الشعب الفرنسي وألحقت به خسائر اقتصادية وبشرية كارثية، مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى انتهاج سياسة تهدف إلى إعادة البناء مما حتم عليها اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة لسد النقصفي هذا المجال .

إن قانون باسكوا الصادر في 24 أغسطس 1993 قد أدخل قيودا جوهرية فيما يتعلق بجمع شمل الأسر، وحرية الزواج حيث ثمة رقابة مشددة على ما يسمى الزواج المختلط .ووفقا للجنة الفرنسية المعنية بحق اللجوء ، فإن قانون دوبريه الصادر في 24 نيسان/ إبريل 1997 اتبع منطق القمع لأنه أجاز أخذ بصمات الأجانب الذين يتقدمون للحصول على تصاريح إقامة، وزيادة صلاحيات الشرطة، والحق في إلغاء تصاريح الإقامة أو معارضة تجديدها إذ يزيد من الوسائل لمحاربة الهجرة غير النظامية، بما ، في ذلك تمديد 7 إلى 10 أيام فترة الاعتقال الإداري . أما قانون شوفينمان الصادر في 11 مايو1998 والذي سن في عهد حكومة جوسبان، فمن شأنه إعادة فئات معينة من الأجانب الذين يحق لهم الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة وليست دائمة وبعبارة أخرى، فإنه من الضروري أولا التمتع بوضع مؤقت قبل الحصول شرعيا على وضع مستقر كما يهدف إلى التوفيق بين المصلحة الوطنية واحترام المبادئ الإنسانية، وانطلاقا من فكرة أن الهجرة يمكن أن تكون رصيدا لفرنسا شريطة أن يتم السيطرة عليها.

سياسة التعاون:

منذ انخراطها في الاتحاد الأوروبي بمختلف مراحل تطوره أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة ترتبط بشكل مباشر بالسياسة الأوروبية المعتمدة في هذا المجال، مع العلم أن هناك جهودا تم بذلها في إطار الإتحاد الأوروبي لتقريب تشريعات أطرافه من بعضها البعض وجعلها أكثر 1من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب – تجانسا . ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال

[107] Daniel Chapala, French and Canadian Immigration in a Comparative Analysis, Master thesis,School of economics and managment,lund university, June 2010,p11.

المادة622 02، التي تعاقب على كل من قدم مساعدة مباشرة أو / وباللجوء بنفس المبادئ التي تبنتها التعليمية20 غير مباشرة أو سهل دخول أو عبور أو الإقامة غير الشرعية لأجنبي في الإقليم الفرنسي بحبس لمدة 5سنوات وغرامة مالية 30 ألف يورو . ثم جاءت الفقرتين الثانية والثالثة توسعان من مفهوم الإقليم إلى جميع فضاء شنغن وكذا أقاليم الدول الأطراف في برتوكول تهريب المهاجرين [108] كما تعمل فرنسا على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، ففي عام 2006 طرحت مع ألمانيا في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الإتحاد الأوربي اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير المشروعة، وقد تضمن الاقتراح إعادة إحياء صيغة) العامل الضيف(إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة ومنح الدول التي ينزح منها طالبو الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنيا .فيما أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين ولكن هذه الخطط التي تؤيدها بريطانيا و ايطاليا واسبانيا وبولندا مازالت تنطبق من حق كل دولة من دول الإتحاد في ممارسة سياسته للهجرة والعمل .نابعة من السيادة الوطنية لكل هذه الدول[109]

إجراءات التسوية المشتركة بين فرنسا واسبانيا وايطاليا

على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية والقوانين تلزم المهاجرين بوجوب أن يكونوا في وضعية قانونية فإن الحالة العكسية هي التي تناسب المهاجرين غير الشرعيين الذين غالبا لا يحملون أي وثيقة هوية أو ترخيص إقامة أو عمل مما يجعل الدول المستقبلة لاتجد الطريقة المناسبة للتعامل مع حالاتهم وبما أن هويتهم كانت إلى وقت قريب غير ممكنة التحديد ليتم إعادتهم إلى بلدانهم ، فقد اعتمدت طرق بديلة مثل إجراءات التسوية، ففي ضل ضغوط المنظمات الحقوقية وظروف الحياة المعيشية للمهاجرين غير الشرعيين مع أفراد أسرهم والتي لانعكس مستويات التطور الاقتصادي التي تزخر بها الدول المستقبلة مع حاجتها الاقتصادية لليد العاملة.

المبحث الثاني **:الهجرة غير الشرعية على مستوى الإدارة الإقليمية للإتحاد الأوروبي**

لقد بلغت أوروبا مستويات عالية من التنسيق في جميع الميادين من خلال مجموعة الآليات التي تم وضعها والتي توجب في الأخير بإنشاء الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يمثل الآلية لتوحيد السياسات الأوروبية، ولما كانت الهجرة غير الشرعية هي أحد الهواجس التي تؤرق الاتحاد الأوروبي فإنه من الطبيعي أن يكون تعامله في إطار إقليمي هو أحد أولويات سياساته، خاصة وأن بلدانه هي من أكثر المناطق استهدافا من طرف المهاجرين والمجرمين في نفس الوقت، وهو ما دفع هذا التنظيم إلى خلق حيز وآليات مشتركة للدفاع عن حدوده من الإجرام ومن كافة المخاطر من شأنها أن تهدد استقرار المنطقة[110]

شكلت سياسة الهجرة تقليديا مجالا من المجالات التي تخص فرادى الدول الأعضاء وجزء من سيادتها، لكن مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التطبيق، أصبحت قضية التعامل مع الأجانب

---

2 - [108]عبد المالك صايش ، المرجع السابق الذكر،285

3- [109]أحمد عبد العزيز الأصقر وآخرون، المرجع السابق الذكر،ص153

[110]عبد المالك صايش، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، قسم العلوم القانونينية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي ووز ، 2014 ،ص2.

وبالأخص ملف الهجرة في الدول الأوروبية من اختصاص النظام الجماعي الجديد للاتحاد الأوروبي وهذا بتعزيزه لإطار تعاوني وعمل مشترك يتجلى في الباب الخامس من الاتفاق العام للاتحاد الأوروبي، أين تم ترجمة إدارته للهجرة في جملة (**PESC**) والمتعلق بالسياسة الخارجية والأمن الجماعي الإجراءات التنظيمية والأمنية.

المطلب الأول :الإجراءات التنظيمية للهجرة في الإتحاد الأوروبي

لطالما كانت الخيارات الأوربية في مجال الهجرة دائما واضحة، حيث ترغب أوروبا في هجرة منظمة لتلبية حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وكان ينظر إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها حركة مخالفة للقوانين، وإقامة غير مرغوبة، لأنها ليست جزء من التخطيط أو التنظيم، فقد فرضت هذه الهجرة على أوروبا فوجدت نفسها ملتزمة بإيجاد وتطوير وسائل وآليات جديدة لإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين المرتقب وصولهم[111]

1/نظام شنغن:

إن اتفاق شنغن المؤسس لميكانيزم أمني متخصص، يندرج ضمن التعاون بين حكومات الدول الأوروبية ومع تطور الإطار الجماعي تم دمج هذا الميكانيزم، الذي برهن على فاعليته في التعامل مع القضايا الأمنية تم إبرام اتفاق شنغن الأولي في 14 جوان 1985 ، ودخلت حيز التنفيذ عام 1995من قبل دول البينيلوكس) هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ (وفرنسا وألمانيا، ويذكر أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة المرتكز الثاني في المشروع الأوروبي الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة حيث تم فيها الاتفاق على سياسات أمنية مشتركة وعلى إزالة الحدود بينها بشكل تدريجي .يكمن الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية في تسهيل هذه الدول للرعايا حرية التنقل للبضائع والخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنغن1مع التعقيدات التي طرحتها نهاية الحرب الباردة) تفكك الاتحاد السوفيتي، ظهور تهديدات أمنية جديدة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ... الخ(، هذه المعطيات الأمنية الجديدة دفعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شنغن يدعى بالاتفاق الإضافي لشنغن في 19 جوان 1990ليصل عدد أعضائها مع مرور الوقت إلى 26 بلدا، 2وفي سبيل ذلك نصت الاتفاقية على عدد من التدابير منها:

–إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.

–وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية.

–توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدى.

---

[111] جون لوي فيل،**الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي**" يورميد للهجرة (2008- 2011)" ، ص 324 . 2008

-تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات.

-تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية.

-إنشاء وتطوير نظام معلومات شنغن3 لقد طرح اتفاق شنغن مفهومي الحدود الداخلية والحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي مدليا بذلك بتصور محدد للأمن وامتداداته الجغرافية، إن عملية تحديد هذه الحدود مرتبطة مباشرة بالتعريف الخاص برعايا الدول المنتمية لفضاء شنغن ورعايا الدول غير المنتمية لهذا الفضاء ... أقر الاتفاق الإضافي مجموعة من التدابير التعويضية بهدف إلغاء الحدود بين الدول المنتمية للفضاء وعدم فرض أي نظام رقابة معين وبالتالي إعفاء رعايا هذه الدول من الشروط المتعلقة بحيازة تأشيرة سفر أو غيرها من الوثائق ... ولكن عندما يتعلق الأمر بالحدود الخارجية لهذه الدول تكون الرقابة صارمة على كل أجنبي لا ينتمي لدولة من دول فضاء شنغن .

- **نظام الرقابة على الحدود الخارجية في إطار نظام شنغن:**

حددت اتفاقية شنغن شروط العبور القانونية للحدود الخارجية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما وضعت تدابير أخرى متمثلة في العقوبات في حالة العبور غير الشرعي للحدود الخارجية لدول الاتحاد بالعودة إلى نص المادة 03 من الفقرة 01 من المعاهدة" :**لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلا في نقاط عبور معينة في ساعات محددة** ."حيث أن المرور العبوري للحدود الخارجية للدول المتعاقدة في إطار شنغن يبقى خاضعا لمراقبة قائمة على مبادئ مشتركة بين الدول الأوربية، هذه المراقبة تخص كل شخص مهما كانت جنسيته، أين تقوم السلطات الأمنية الوطنية المتخصصة وعلى أساس تشريعاتها بتحديد هوية كل الأجانب *الذين يدخلون أو يغادرون إقليم هذه الدول وتتم المراقبة بناء على التعرف على هوية الأشخاص عن طريق وثائق كجوازات السفر، أما بالنسبة لعبور الحدود الجوية
فتكلف مصالح المراقبة بالمطارات بمهمة مراقبة تنقل الأشخاص، وهنا وضعت الاتفاقية شروط لقبول الدخول إلى أقاليم الدول المسموح بها:

-امتلاك وثيقة شرعية أو رخصة تسمح بعبور الحدود.

-تقديم أدلة لإثبات سبب أو ظروف الإقامة ووثائق لتحديد مدة الإقامة.

-غياب تهديدات على النظام العام والأمن الوطني أو العلاقات بين الدول أو حتى بين الدول المتعاقدة2 .

الفصل الثاني:
السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

الأمن ومبدأ التنقل في فضاء شنغن:

يهدف اتفاق شنغن بين مبدأ حرية التنقل ومفهوم الأمن خاصة حينما يتعلق الأمر بمحاربة الظواهر التي تخل باستقرار الدول الأوروبية ومن أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

–فتح نقاط عبور حدودية محددة وفي مواقيت محددة في حالة عدم احترام هذه التعليمات يعرض الأشخاص إلى عقوبات.

–يشترط في الشخص الذي يود السفر إلى دولة من الدول المنتمية لفضاء شنغن عدم الإبلاغ عنه وعدم تعيينه كشخص مخل بالنظام العام.

–يشترط على الأجنبي الإبلاغ عن نفسه حين وصوله إلى الدولة التي يود الاتجاه إليها وهذا وفقا للشروط المحددة من قبل الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية شنغن.

–يسمح لبعض الأشخاص الذين يودون السفر إلى دولة من دول فضاء شنغن الأخذ في الحسبان الظروف الإنسانية لهؤلاء الأشخاص وهذا استنادا للمسؤوليات الدولية الواقعة على عاتق الدولة المستقبلية للمهاجرين وهذا حفاظا على مصالحها ومكانتها في الساحة الدولية، لكن ينحصر التنقل لهؤلاء الأشخاص على إقليم هذه الدولة التي تقدم المعلومات الكافية عليهم لباقي الدول المتعاقدة في الاتفاقية.

–إن إجراء عدم القبول بعد الطرد يطبق على كافة الدول المنتمية لفضاء شنغن بحيث تقوم أي دولة من هذه الدول بأداء مسؤولياتها اتجاه دخول أي أجنبي إلى داخل إقليمها بطريقة غير قانونية أن تسترجعه بعد طرده من أي دولة أوربية أخرى متعاقدة في إطار اتفاقية شنغن.

–من أجل تسهيل حرية التنقل لرعايا الدول الأجنبية والتي لا تنتمي إلى فضاء شنغن بالإقامة في دولة من الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية شنغن يشترط أن تمنح له الدولة المستقبلة تسريحا يدعى بوثيقة السفر لعبور باقي الأقاليم الأوربية لفترة أقصاها 03 أشهر.

–تميز الاتفاقية بين نوعين من تأشيرات الدخول قصيرة المدى وطويلة المدى، الأولى يستوجب فيها الأجانب حيازتهم على تأشيرة موحدة والثاني فهي تأشيرات وطنية تقدم من قبل الدول المستقبلة للأجانب[112] .

---

[112] الذكر،ص السابق المرجع مناد، زهود ı - -56.

2/ ميثاق الهجرة الأوروبي2008

صادق الزعماء الأوروبيون دون تردد على القواعد المنطقة للهجرة .بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوروبية": لقد بنينا بالإجماع ميثاق الهجرة ، وكما تعلمون هذه القضية على رأس أولويات الرئاسة الفرنسية "يقول الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي "

خلال مؤتمر القمة الأوروبي، الذي انعقد في بروكسل مضيفا"**إن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة**." ويتضمن الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى"**البطاقة الزرقاء** "وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية، والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي لأجل العمل، حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الاتحاد الأوروبي.

إلا أن ميثاق الهجرة الأوروبي تضمن نقاطا مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على أن المهاجرين السريين، الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة تصل إلى 18 شهرا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات لاحقة.

وتستهدف المبادئ التوجيهية القاضية بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم .الحد من ظاهرة الإقامة الشرعية بعد انتهاء الفترة القانونية الممنوحة وفقا لتأشيرة الدخول إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، إذ يقدر هؤلاء بنحو 12 مليون شخص يعملون بلا تصاريح عمل وبطريقة غير قانونية ويمارسون مهنا من قبيل التنظيف في المطاعم والفلاحة، ويكون هؤلاء في الغالب على درجة من الاندماج في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها مما يجعل من النادر اكتشاف مخالفتهم للقوانين لكنهم يمثلون الجزء الأكبر من المهاجرين السريين.

ويسعى ميثاق الهجرة الجديد لتشديد المراقبة على الحدود مع انتهاج صيغ أفضل في مجال سياسة اللجوء، ومع الميل الإلزامي طالبي اللجوء السياسي بتقديم طلباتهم من خارج الاتحاد الأوروبي، ويحث الميثاق أيضا على أن تأخذ الدول في عين الاعتبار مصالح الدول المجاورة في صياغة سياسات الهجرة والإدماج واللجوء السياسي تجنبا لتصاربح إقامة جماعية للأجانب في دولة ما، كما حدث في السنوات الماضية وأيضا في سنة 2011 عندما أثادت كل من اسبانيا وايطاليا غضب باقي دول الاتحاد الأوروبي، عندما أقدمت الحكومتان على منح تصاريح الإقامة إلى نحو 700 ألف مهاجر سري دفعة واحدة وكان المجلس الأوروبي لشؤون الهجرة واللجوء قد رحب بالميثاق الأوروبي بشأن الهجرة لكن أعلن تحفظه سيما ما تعلق بالمبادئ التوجيهية حول احتجاز المهاجرين المرحلين إلى بلدانهم الأصلية بقضايا الهجرة إلى أوروبا، التي تقدم أية حلول جذرية لها، وأيضا أن تكون السياسات الجديدة للهجرة حاجزا دون وصول الناس الذين يطلبون الحماية من الدول الأوروبية وهم بحاجة إليها .

المطلب الثاني : **الإجراءات الأمنية**

وفي هذا الإجراءات اعتمد الإتحاد الأوروبي جملة الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية تنوعت بين نظام المراقبة المادي و نظام المراقبة الافتراضي:

1–**أنظمة المراقبة المادية** : هي عبارة عن أجهزة شرطة ووكالات أنشأت لمكافحة مختلف الجرائم التي تهدد أمن الإتحاد الأوروبي ممثلة في الهجرة غير الشرعية.

- **أولا :دور الوكالة الأوربية لإدارة الحدود(FRONTEX)**

تعتبر الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود فرونتاكس الجهاز الدولي الوحيد الذي وضع خصيصا من أجل مراقبة الحدود بل ويمكن القول أنه وضع لأجل صد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا، ولقد تم إنشاؤها من قبل الاتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة، إذ كانت بداية بناء هذه الوكالة من خلال اتفاقيتي ديبلان الأولى والثانية بين عامي 2000 و 2001 ، والتي أقرت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء ثم في جوان من عام 2002 أقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة، خلص إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوربية لمدة خمس سنوات.

يقع مقر هذه الوكالة في" فيرسوفي "ببولونيا فإن الدور المنتظر منها كبير،من مهام فرونتاكس ما يلي:

–تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني.

–تحليل المخاطر التي تهدد الدول الأعضاء لتمكن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود.

–تقديم المساعدة التقنية اللازمة وكل ما يتعلق بذلك من المعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها، غير أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لمهامها يتمثل في وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لفرق تدخل سريعة في الحالة التي يقتضي فيها ذلك.

الفصل الثاني:
السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

جدول يوضح أهم العمليات التي قامت وكالة فرونتكس في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية :

العملية	الوصف
عملية بوسيدون يوم 2011-01-04 إلى 2012-03-31	عملية بحرية جاءت من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية النابعة من تركيا وشمال أفريقيا نحو اليونان استضافت العملية اليونان شاركت فيها كل من ألمانيا، والنمسا، والدنمارك، واستونيا، وفنلندا وفرنسا، وهنغاريا، وايسلندا، وايطاليا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطا، وهولندا، والنرويج، وبولندا، ورومانيا وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، والمملكة المتحدة . قدرت ميزانيتها11.588.9626.00EU
عملية المطرقة يوم 2011-10-05 إلى 2011-11-15	عملية جوية نفذت على المستوى الإقليمي تسعى في المقام الأول إلى تحسين ممارسة وضبط الإجراءات على الهجرة غير النظامية التي تشمل الأطفال) بما في ذلك ضحايا الاتجار (وثانيا لمواجهة سوء المعاملة استخدام تأشيرات شنغن وامتياز عبور دون تأشيرة كما تهدف إلى المزيد من تطوير التعاون مع المنظمات الشريكة : استضافت العملية كل من ألمانيا، والنمسا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وهنغاريا، وأيسلندا، وايطاليا، ولاتفيا، وهولندا، والنرويج، وبولندا والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، واسبانيا، والسويد . شاركت في العملية كل من ألمانيا وبلجيكا والنمسا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، واستونيا، واسبانيا، وفنلندا، وفرنسا، وهنغاريا، وايطاليا، وأيسلندا، وليتوانيا ولكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، والسويد، وسلوفينيا، وسلوفاكيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة . شملت العملية منطقة الإتحاد الأوروبي خصص لها ميزانية 347.809.0 EU
عملية النقاط المحورية -هواء من : 2013-10-01 إلى 2013-12-31	عملية جوية وكان الهدف منها توفير الدعم المحلي لتنفيذ أنشطة الحدود على مستوى الجو وتعزيز القدرات مديري المتوسطة وتكثيف التعاون في التشغيل الفعال مع دول العام الثالث وجود ترتيبات العمل مع فرونتكس . حيث استضافت العملية كل من النمسا، بلغاريا، وفنلندا، وفرنسا، واليونان وايطاليا ، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا،اسبانيا، السويد، سويسرا وشاركت في هذه العملية كل من ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، وجمهورية التشيك، واستونيا، وفنلندا، وفرنسا وهنغاريا، وايطاليا ، ومالطا وهولندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفاكيا واسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وألبانيا، والبوسنة، وجمهورية مقدونيا يوغسلافيا سابقا، ومولدوفا، وصربيا، وتركيا، وأوكرانيا، حيث تمركزت العملية بمنطقة الإتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة الشريكة ، ميزانيتها ب : 1.159.884.0EU

هيرميس: 2013-06-05 الى 2013-12-31	عملية بحرية جاءت بهدف تنفيذ أنشطة للسيطرة على تدفقات الهجرة غير النظامية وجرائم أخرى عبر الحدود من تونس والجزائر نحو لمبيدوزا وسردينيا وصقلية سنة. 2013 حيث استضافت العملية إيطاليا وشاركت فيها كل من ألمانيا، النمسا،بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، اليونان، المجر، اسلندا، لوكسمبورغ، مالطا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، هولندا، والمملكة المتحدة، وجورجيا، ومولدوفا، أوكرانيا وتمركزت العملية بمنطقة البحر المتوسط إذ قدرت الميزانية ب 5.650.202.64EU
أنيس: -2013-06-03 الى 2013-12-31	عملية بحرية استضافتها ايطاليا شاركت فيها كل من ألمانيا، النمسا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايسلندا، لوكسمبرورغ، ماطا، النرويج، الرتغال، رومانيا، اسبانيا، المملكة المتحدة، ألبانيا .تمركزت بمنطقة وسط البحر المتوسط ، بلغت ميزانيتها2.162.195.43EU

المصدر:
http://frontex.europa.eu/operations/archive-of-operations/5k3cdy

- **ثانيا :دور الشرطة الأوروبية(EUROPOL)**

لقد كانت الأبعاد الدولية للجريمة المنظمة الحديثة خصوصا في مجال تهريب المخدرات هي أحد الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها وأماكن استقرارها، وتم تكريس هذه الفكرة في نوفمبر 1991 ، عهد لها في البداية التنسيق في (EUROPOL) من خلال منظمة الشرطة الأوربية مجال مكافحة تهريب المخدرات وتبييض عوائدها من الأموال، لكن مجالاتها توسعت إلى الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال المعاهدة التي خصصت لها والموقع عليها في 07نوفمبر 1992 ، والتي ، دخلت حيز التنفيذ في 1998 ، وبذلك تأخرت البداية الفعلية لممارسة مهامها إلى جويلية عام1999 لكن الشيء الإيجابي أنها اليوم أصبحت ذات اختصاصات موسعة، زيادة على ما ذكرنا إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وأعمال التهريب.

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات والتحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي، ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنه ليس لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة وغيرها، وتبقى تلك من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو عملا بمبدأ السيادة .

الفصل الثاني:

السياسات الوطنية لدول الاعطاء و مستويات الادارة الاقليمية للاتحاد الاروبي

- **ثالثا :دور الكلية الأوروبية للشرطة(CEPOL)**

هو جهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من (CEPOL) الكلية الأوربية للشرطة في المملكة (Bramshill) يقع مقرها في برامشيل ، /JAI/681)عام 2005 بموجب القرار2005)المتحدة، تجمع هذه الوكالة كبار مسئولي أجهزة الشرطة في أوروبا، وتهدف إلى تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، وبالتالي فهي تسعى إلى تنمية قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة مختلف التهديدات والأخطار، مع الإشارة إلى أنها تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الاتحاد، وبمعنى آخر فإنها تعني أكثر بالأخطار العابرة للحدود التي يعتبر تهريب المهاجرين أحدها، ولكي تؤدي هذا الدور فإن هذه الكلية تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة، بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة الأوروبية باختلاف جنسياتها، وحتى وإن كانت هذه الكلية لا تتمتع
بصلاحية التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم من خلالها ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود .

- **رابعا :دور قوات الأوروفورس(Euro Force):**

يعود قرار تشكيل القوات الأوربية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 ، أين قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي تشكلت (Euro Mar Force) وأخرى بحرية (Euro Force) بالفعل عام 1996 ، وتتكون من قوة برية تعرف وهي بذلك عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة
العامة لهذه القوات، وتتكون قيادة الأوروفورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا، إذ تكمن مهمتها في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا .

ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوربي المشترك.

للتكيف مع عصر المعلومات قام الاتحاد الأوروبي بجهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياساته الأمنية، لقد أصبحت إدارة أمن الحدود عالية التكنولوجيا وهنا لم تنشئ أوروبا أسوارا أو سياجات مادية فقط على حدودها الجنوبية، بل تبنت أيضا نظاما افتراضيا لمراقبة حدودها، وشهد النظام الأخير تطورا ملحوظا خلال ما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، باعتباره سياسة مفضلة من قبل الدول الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

يظهر دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الاتحاد الأوروبي في مجال مراقبة الحدود على مستويين اثنين :ففي المستوى الأول استعملت هذه التقنيات لتعزيز الأمن وتحصينه على (**Shengen information system** الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ويعد نظام شنغن للمعلومات التي هي تتكون من الحروف الأولى لاسم النظام (**SIVE**) والنظام المتكامل للمراقبة الخارجية**SIS)**

باللغة الاسبانية مثالين واضحين لهذه الإستراتيجية، أما المستوى الثاني فقد تضمن أنواع أخرى من مراقبة الحدود خارج محيط الاتحاد " (Externalization) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ل"إخراج الأوروبي، وفي إطار الإستراتيجية الثانية اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2004 نظام وهو نظام يهدف إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي **(Visa information vis)** معلومات التأشيرة التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء، بما يمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث بيانات التأشيرة والتشاور إلكترونيا حول هذه البيانات .

***أولا :دور نظام شنغن للمعلومات(Shengen Information System -SIS):**

هي واحدة من أهم قواعد البيانات التي تستخدم على نطاق واسع لضوابط الهجرة والحدود في الاتحاد الأوروبي، تصور كأداة للتعويض عن انعدام الأمن التي انطوى عنها رفع الحدود الداخلية للاتحاد في إطار نظام شنغن، تم تأسيسها عام 1988 لترتبط بنظام مركزي مقره بمدينة ستراسبورغ SIS.2 بفرنسا وتعيين هذه الأخيرة المسؤول التقني للنظام

من قبل حرس الحدود وكذلك من قبل الشرطة والجمارك والسلطات القضائية في SIS يتم استخدام جميع أنحاء منطقة شنغن لجمع معلومات عن الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في جريمة ما، أو قد لا يكون لهم الحق في الدخول أو البقاء في الاتحاد الأوروبي[113].

يميز نظام معلومات شنغن في عمله بين مجالين :مجال الأشخاص ومجال الأشياء، ويصنف المجال الأول إلى خمسة أصناف:

1-متعلق بالأشخاص المتابعين قضائيا والذين يتم التفتيش عليهم من قبل أجهزة الأمن للدول الأوربية بغرض تسليمهم لحكومات بلدانهم الأصلية.

2-يتمثل في الأشخاص المعلن عليهم بعدم القبول.

3-يخص الأشخاص المختفية.

4-يخص الأشخاص الذين يمكن استدعاءهم عند الضرورة بغرض المساعدة القضائية الدولية

5-.يتمثل في الأشخاص الذين تفرض عليهم رقابة صارمة في حالة العصيان والمخالفات الجزائية أو الإخلال بأمن واستقرار الدولة التي يقطنون بها.

---

[113] Jeanna Parkin, the difficult road to the schengen information system II: the legacy of laboratories and the scot for fundamental rights and the rule of lw CEPS paper in liberty and security in Europe, CEPS, 2011,p01.

***ثانيا :دور النظام المتكامل للمراقبة الخارجية(SIVE)**

ويعتبر النظام المتكامل للمراقبة الخارجية (SIVE) التي اليوم من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين غير النظاميين، تم تطبيق هذا النظام المتكامل في عام 1999 حول مضيق جبل طارق، حيث كان أغلب المهاجرين غير النظاميين في ذلك لوقت يصلون إلى التراب تدريجيا من خلال استخدام التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود وإدارتها بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة استشعار متطورة يمكنها من كشف دقات القلب عن بعد، وكاميرات حرارية، وأجهزة الكشف الليلي، وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء، وطائرات هيلوكوبتر وزوارق الحرس[114] .

***ثالثا :دور نظام معلومات التأشيرة(VISA information system - VIS)**

يهدف إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء، بما يمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور إلكترونيا حول هذه البيانات .إذ يربط القنصليات في دول خارج الاتحاد الأوربي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول شنغن.

إجراءات أخرى :هناك إجراءات بإقرار من المفوضية الأوروبية ولكنها ليست سياسة مشتركة بل تبقى خاضعة لسياسات الدول الأعضاء لكن الإتحاد الأوروبي.

/1أسلوب الترحيل :قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني" الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008 كما أشرنا له سابقا في ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي .ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلي السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول الأصل، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين.

/2أسلوب الاحتجاز :قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم علي السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتي ترحيلهم إلى بلدانهم، وقد سمح القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 ، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق علي طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد.

[114] سعيد الصديقي :المرجع السابق،ص1

الفصل الثالث:

السيناروهات المستقبلية للسياسة الامنية الاروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية

الفصل الثالث

السيناروهات المستقبلية للسياسة الامنية الاروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعي

المبحث الاول: الاطار التقييمي للسياسة الامنية الاروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الاول : الحراك العربي كمدخل تقييمي للسياسة الأمنية الأوربية للهجرة غير الشرعية

منذ اندلاع الاحتجاجات عبر شمال إفريقيا 2011 احتلت قضية إدارة الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط موقعا مركزيا في النقاش الأوروبي، وقد أولى اهتمام خاص للممارسة المثيرة للجدل التي اتبعتها دول أوروبا الجنوبية مثل إيطاليا لمنع وصول المهاجرين من إفريقيا الشمالية . وإن أمكن إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، وكانت استجابة الدول الأوروبية مختلفة فمن جهة كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي ككل قد التزمت بتقديم دعم مالي لكلا لمسألة حالة الطوارئ القصيرة الأمد، ومن جهة أخرى أصيبت دول مثل فرنسا وإيطاليا بالذعر حيال غزو المهاجرين غير الشرعيين إلى حدودها .وهنا سنتطرق إلى حالتي تونس وليبيا كنموذجين تقييميين للتعامل الأوروبي معملف الهجرة في الحالات الطارئة والمفاجئة .[115]

1/الثورة التونسية:

كانت تونس أول دولة من الشركاء المتوسطيين توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك في 17يوليو 1995 ، بمقتضى شروط الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، أين تعهد الطرفان بالتعاون على الحوار السياسي والتجارة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والهجرة، وفي الاتفاقية تصورات لتعاون مالي لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تونس . ومنذ ذلك الحين كانت تونس تتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتشجيع استخدام القنوات القانونية للهجرة، ومحاربة الهجرة غير النظامية وإعادة المهاجرين الذين دخلوا بصورة غير نظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي ودعم الأنشطة التي تقودها الوكالة الأوربية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية [116].

---

[115] إيمانويلا باوليتي ، المرجع السابق الذكر،ص306

[116] المرجع نفسه، ص303

الفصل الثالث

السيناروهات المستقبلية للسياسة الامنية الاروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعي

ومنذ الثورة التونسية في يناير 2011 أصبحت الإصلاحات مسألة مركزية للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، إذ الاتحاد الأوروبي لتشجيع الإصلاحات المؤسسية التزم بتقوية تعاونه مع تونس في أربعة ميادين رئيسية:

– .التحضير لانتخابات الجمعية الدستورية في 24 يوليو2011

–دعم منظمات المجتمع المدني في تونس.

–تعزيز حقوق الإنسان بصورة رئيسة من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال.

–دعم اللجان الوطنية التي أسستها الحكومة الانتقالية لدعم عملية التحول الديمقراطي.

ولتجسيد هذه الإصلاحات الواسعة وعد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته المالية إلى تونس 2013 من 160 إلى 320 مليون يورو، في هذه الحزمة تشكل القضايا المتعلقة بالهجرة – للفترة 2012القضية الأساس، حيث طلب الاتحاد الأوروبي من تونس إعادة استقبال مواطنيها الذين فروا إلى إيطاليا، ويتعلق هذا الطلب بالاتفاقية الموقعة بين إيطاليا وتونس في 05 أفريل 2011 ، والتي التزمت إيطاليا بمقتضاها بتزويد تونس بمعدات سيطرة حدودية متخصصة تصل قيمتها إلى 30 مليون يورو.

كما تسمح الاتفاقية للتونسيين البالغ عددهم 20000 الذين وصلوا إلى إيطاليا منذ ما يسمى بثورة الياسمين أن يمكثوا لستة أشهر على الأقل برخص إقامة مؤقتة، وقد وافقت تونس بدورها على تسريع وتسهيل إجراءات العودة للتونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا في أو بعد 05 أفريل ، وبحسب التقارير في 29 أفريل أعيد 650 تونسيا إلى بلدهم[117] .

---

[117]عبد الله مصطفى ،"انطلاق محادثات الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي"، الشرق الأوسط، العدد 12411 ، نوفمبر2012

2/الثورة الليبية:

أدى انتشار العنف في ليبيا وتوسع نطاق الانتفاضة والقمع المفرط والتدخل الدولي المسلح إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص إلى فضاء عبور للتدفقات المختلطة، بعضهم يفر عبر أقرب الحدود البحرية والبعض يذهب ليجد الحماية في تونس ومصر .ففي مارس 2011 أكد المجلس الأوروبي على إدارة الهجرة القادمة من الدول المجاورة للجنوب على أولويتين في الأجندة الأوربية؛ تعزيز الحدود الخارجية، والاستعانة بمصادر خارجية للرقابة على استقبال المهاجرين سواء الطوعيين أو غير الطوعيين.

وما يلاحظ أنه في بداية الثورة الليبية لم تكن المفوضية الأوروبية قد قامت بأي مبادرة تستند على ما ينص عليه قانون الاتحاد الأوروبي في باب اللجوء وخاصة في توجيهات المجلس التي تقضي بمنح الحماية المؤقتة في حالة تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص .وفي 15 CE/55/2001 مارس 2011 تم إعادة مركب اقترب من سواحل صقلية وعلى متنه حوالي 1800شخص من سواحل ليبيا التي كانت في حالة حرب، من قبل السلطات الإيطالية وهو ذات إجراء الطرد الذي قامت به عام 2003 ، عندما اشتكت عدم كفاية التعويضات للمسؤوليات التي تتحملها كمركز متقدم في الاتحاد، وعدم عدالة معايير دبلن التي أعيد صياغتها من نفس العام، أين توصلت آنذاك إيطاليا إلى اتفاق مع النظام الليبي لتنظيم الترحيل الجماعي للأشخاص الذين يصلون إلى لامبيدوزا مع تذرع المفوضية بغياب الصلاحيات لفرض عقوبات على الانتهاكات المحتملة ضد قانون الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2009 اشتكت إيطاليا من عجز الوكالة الأوربية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية في إدارة التدفقات المختلطة القادمة من سواحل ليبيا .وهنا تكرر ذات السيناريو مع ثورات الربيع العربي إذ وافق المجلس على طلب إيطاليا في 12 أفريل 2011على تعزيز

1-Farnosina Delgi Affari Esteri, "Immigration Emergency: Italy-Tunisia accord boat landings and repatriation",24-03-2014/14:05, Available at, http://www.esteri.it/MAE/EN/Sala_Stampa/

2- فرانس 24 ، روما تمنح المهاجرين التونسين إقامة مؤقتة وتثير استياء باريس، تاريخ التصفح، 25 -03- 2014 سا/ 18:22 متوفر، على: /http://www.france24.com/ar/20110407-italy-to-give-residence-permits-tunisian-migrants-europe-schengen

صلاحيات الوكالة الأوربية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية وتعديل إطارها القانوني، كما أوصت بذلك المفوضية من نفس العام، حيث صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في قوله :**إن تعزيز الوكالة الأوربية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية يهدف إلى مساعدة الأشخاص في عرض البحر من أجل إعادتهم فورا إلى نقطة الانطلاق وليس إرسالهم إلى الأراضي الأوروبية**[118]"

على الرغم من إقرار البرلمان الأوروبي بتسوية الأزمة الإنسانية في شمال إفريقيا وبأن الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود لا يمكنها أن تكون الأداة الرئيسية لمواجهة تدفقات الهجرة القادمة من المنطقة، ودعا المجلس الأوروبي إلى بلورة خطة عمل لتوزيع اللاجئين بالمنطقة استنادا إلى بند التضامن الوارد ومساعدة الأشخاص النازحين وفقا (TFEU) في المادة 80 من معاهدة سير العمل بالاتحاد الأوروبي إلا أنه لم يتم تنفيذها، وهنا نلاحظ أن الحماية المؤقتة ، /CE/55)لأحكام توجيهات المجلس2001) المشار إليها في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي متضامنا مع جيرانه في الشرق هي أفضل أداةتتكيف مع الوضع الحالي، ولكن بما أنها مشروطة بمبادرة المفوضية فإن الرد الجماعي يبقى حبيس هذه الأخيرة[119]، أما فيما يخص التضامن في باب اللجوء فتم تجاهله من قبل المجلس الذي يدعم تعهيد الحماية بطريقة مغايرة في ضوء ما حدث في شمال إفريقيا في بداية العام

---

[118] دلفين بيران ،المرجع السابق الذكر،ص299

[119] المرجع نفسه،ص300

الفصل الثالث

السيناروهات المستقبلية للسياسة الامنية الاروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعي

حوار حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيضالمتوسط2011

في 24 مايو 2011 ، أطلقت المفوضية الأوروبية حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيضالمتوسط. حيث يندرج هذا التواصل بشأن مقترحات المفوضية الأوروبية لإتباع مقاربة أكثر تنظيما وشمولية للتحديات والفرص المرتبطة بالهجرة في إطار مواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها الثورات العربية في مجالي الهجرة و التنقل، وذلك من خلال إطلاق حوار حول الهجرة والتنقل والأمن بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط .ويندرج هذا الحوار في إطار أهداف المقاربة الشاملة لملف الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية، وذلك استنادا إلى الاتصالات بشأن الهجرة التي طرحتها المفوضية الأوروبية في 4 مايو 2011 ، بدعم وتشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأمن، وكذا تحسين التنقل إلى الإتحاد الأوروبي لمواطني الدول الشريكة، من خلال تنفيذ شراكات محددة وثنائية لإتفاقيات التنقل بين الدول الشريكة والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. حيث يكشف هذا التواصل الأولوية التي توليها المؤسسات الأوروبية ودول الإتحاد الأوروبي لتأمين الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي ولمواصلة محاربة الهجرة غير الشرعية .إذا كان هذا التواصل قد أعلن عن إقامة حوار بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن معظم التدابير التي أعلن عنها تتعلق بتخصيص الموارد المالية والبعثات الموجهة لتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية[120] .

ما لوحظ على استجابة السياسة الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية في إطار الثورات العربية أنه بغض النظر عن الانقسامات الواضحة تبين أن للدول الأوروبية رؤية مشتركة في استقبال الأشخاص الذين يغادرون بلدان الضفة الجنوبية، استغلت دول أوروبا الآثار المتعددة لهذه الاضطرابات للتوحد حول هدف واحد لضمان أمن حدودها، حيث تبرر الأخطاء المسجلة في الحدود الخارجية تكثيف الرقابة على الحدود الداخلية في فضاء شنغن، مبتعدا عن التحديات الأكثر إلحاحا وكذا التحديات على المدى الطويل، التي تشكلها الهجرة، إذ أعلن وزير الداخلية الفرنسي متبوعا بنظريه البريطاني في منتصف أفريل 2011 أنه" **يعتزم تقليص الهجرة الشرعية ذاتها إلى الأراضي الفرنسية**"، باندلاعها في مرحلة تتميز فيها أوروبا بالتوجهات القومية وبتصاعد الاستغلال السياسي لكره الأجانب، وهنا اقتسمت الدول الأوروبية نفس الرغبة في الإبقاء على عبء الهجرة خارج البحر المتوسط من دون التشكيك في صيانة الأنظمة المغاربية لسياسة التعاون في مراقبة الحدود الأوروبية وأكدت الدول الأوروبية على وحدة صفها حول مسألة البعد الخارجي التي ظهرت إلى الوجود في المجلس المتعاقد في إشبيليا 2002 .، برفضهم تحمل آثار ثورات جيرانهم الجنوبيين على المدى القصير[121]

---

[120] european commission, **communication from the commission to the european parliament, the council, the european economic and social committee and the committee of the regions a dialogue for migration, mobility and security with the southern Mediterranean countries** ,Brussels, 24.5.2011.

[121] دلفين بيران ،المرجع السابق الذكر ،ص3

المطلب الثاني :أنسنة الهجرة غير الشرعية في مواجهة أمننة الهجرة غير الشرعية

المتتبع للسياسة المنتهجة في أوروبا والرامية للقضاء على الهجرة غير الشرعية، يدرك وجود تعارض يستحق الوقوف عليه والتمعن فيه، حتى يتم إدراك بعض الحقائق والوقائع المتعارضة، أين بينا فيما سبق أن هناك تحولات عديدة حدثت على السياسات المتعلقة بالهجرة خصوصا في أعقاب أحداث 11 ديسمبر 2001 وربطها بالإرهاب، بحيث دفع تخوف الاتحاد الأوروبي إلى بناء جدران مادية على مستوى الحدود وأخرى معنوية تبدأ من القنصليات المكلفة بتقديم التأشيرات، كما تم تسخير احدث التكنولوجيا لتدعيم هذه الجدران مثل كاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار التي تزرع على الأرض أو تنشر في المياه وأجهزة أخرى تعمل بالإشعاع إضافة إلى نظام المعلومات الجغرافية

نزع الأمننة عن الهجرة:

تقوم عملية نزع الأمننة حسب الأستاذ **هايسمانز** على ثلاث استراتيجيات:

الإستراتيجية الموضوعية :

تقوم على أساس الهدف التقليدي الذاتي –الموضوعي لمفهوم الأمن ، حيث يكون للأمن محتوى موضوعي ضد المفاهيم الذاتية للتهديد .أي تحاول هذه الإستراتيجية بناء تصور ذاتي إيجابي للهجرة وهذا بإقناع الشعب بأن المهاجر ليس حقا مشكلة أمنية، فمحصلتها هي تعليم المواطنين الأوروبيين أن المهاجرين لا يمثلون خطرا علينا، وفي هذا يقوم العلماء والممارسين بإنتاج المعلومات الإحصائية وغيرها من الحجج التي تهدف إلى إظهار أن المهاجرين لن يلتهموا وظائفهم بل يمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع.

الإستراتيجية البنائية :

إن الغرضلا يكمن في تحديد إذا كان الأمر حقا تهديدا أم لا، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الأمننة ، بمعنى آخر التأكيد هنا على البناء الاجتماعي وانعدام الأمن – كيف أن المهاجرين ، كما يشير هايسمانز ، يصبحون جزءا من مسرحية الأمن فهو يرى بأن الأمننة تكرس ديمومتها عبر طريقة تكلم وكتابة الأمن .وفي هذا الشأن يعتقد هايسمانز أن التطرق لقضايا الهجرة كمشكلة أمنية للمجتمع يشمل تعبئة مؤسسات معينة مثل الشرطة والتوقعات المحددة المتعلقة بالتبادلات الاجتماعية بين مختلف الفئات في المجتمع وهذا الفهم المقدم للأمن هو تذاتاني في جوهرها بدلا منه . أي أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي تذاتاني أي غير موضوعي هذه الإستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها، الأول أن نفهم العمليات السببية، وعندئذ يمكن للمرء أن يبدأ، بمساعدة المعرفة المكتسبة، في محاولة معالجة هذه القضية.

الإستراتيجية التفكيكية :فتفترضأن الأمن ليس دراما ينظر إليها من الخارج ولكن من الداخل فهو قصة الراوي الذي يفترضأنه يخبر قصة بطريقة معينة، ساهم في إنتاج وإعادة إنتاج العالم الاجتماعي ، فهذه الإستراتيجية تبنى على مبدأ رواية قصة تتناول العالم، وبهذه الطريقة ، نزع الطابع الأمني يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية وهي ليست سردا لمسرحية الأمن :المهاجر

ليس مجرد مهاجر، ولكنه شخصما بهويات متعددة، امرأة، معلم ، ميكانيكي، الأب،...الخ، المهاجر يعتبر كمجرد شخصمثلنا مثله، مثل أحد المواطنين، هنا هايسمانز يدعوا إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة
.أمنية جديدة ايجابية، أي يدعوا لأمننة الأمننة[122]

أنسنة الهجرة غير الشرعية:

في تقرير صادر لها قدمته للامين العام السابق كوفي عنان CHS أوضحت اللجنة الأمم المتحدة ثمانية أجزاء كاملة و قد ركزت اللجنة في الجزء (human security now) والمعنون بأمن الإنسان الأن الأول المعنون ب أمن الإنسان الآن على تحديد مفهوم للأمن الإنساني ودعت اللجنة إلى بناء إستجابة جماعية و متكاملة من المجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم لحماية الإنسان الفرد حيث اتفقت اللجنة على إيجاد تعريف للأمن الإنساني باعتباره حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، تلك الحريات تمثل جوهر الحياة، حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والقاسية والمتفشية الواسعة النطاق، حيث ربط تقرير لجنة الأمن الإنساني بالصراعات العنيفة مثل الحروب، وكذلك يتعلق أمن الإنسان بالحرمان من الفقر والتلوث و اعتلال الصحة الظلم الاقتصادي، و ركز كذلك على كيفية معالجة هذه التهديدات من خلال المساعي الدولية والدولية ومن خلال بناء تحليلي يجمع بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان و التنمية و الديمقراطية و الحكم الراشد، و المهم في التقرير أنه اختتم بمجموعة[123].

المبحث الثاني:**السيناريوهات المستقبلية للسياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** نشأ أول اهتمام بالدراسات المستقبلية في الغرب والولايات المتحدة الأميركية خاصة المتعلقة بالإستراتيجية الأميركية المناسبة لمواجهة الأخطار المحتملة على الصعيد الدولي، وذلك في حقبة الحرب العالمية الثانية وما بعدها ثم تداعيات الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة عن مشروعها العالمي ومصالحها القومية المنتشرة في العالم اجمع. ومع بداية الستينيات ظهرت العديد من الدارسات المستقبلية في دول الغرب وبدأت أجهزة التخطيط في بلدان التخطيط المركزي تتبنى العمل التخطيط[124] إن الدراسات المستقبلية تتركز أساسا على الأوضاع المتوقعة للحياة البشرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا تتناول الطبيعة إلا بقدر ما تمثل بيئة أو وسطا يتعامل معه الإنسان ويسعى إلى التحكم فيه[125]عند النظر إلى أهم وابرز المتغيرات والتحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة السياسية الدولية اليوم، وعلى وجه الخصوص في مناهج التفكير السياسي، وطرق تخطيط الحكومات للسعي نحو التفوق والتقدم، نلحظ بشكل واضح ومشاهد ذلك الاتجاه المتزايد نحو غلبة النزعة الاستشرافية في التخطيط السياسي، أو الفكر السياسي المبرمج الذي يرتقي لمستوى العقيدة السياسية المنظمة، وذلك بهدف بناء منهج استراتيجي متكامل للتخطيط السياسي المستقبلي، بحيث لا يترك أي فرصة بقدر المستطاع للعشوائية في التخطيط والبناء

---

[122]فايزة ختو ، المرجع السابق الذكر ،ص 56

[123] Cmmission on Human Security, Human Security now, Report, 2003, New York, 2003. PP4-5.

[124]دينا محمد جبر،"تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي الى الضرورة الإستراتيجية" ،مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان3 39،)د،س،ن(،ص - 354

[125]عمر أزراج، الدراسات المستقبلية بين المفهوم والممارسة كيف يبنى علم المستقبليات ؟بتاريخ05 04- 2014
http://www.al-malekh.com/vb/f322/6826

السياسي للدول والحكومات، أو مجالا للصدفة في رسم سيناريو المستقبل السياسي له [126].تعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

أ - أنها الدراسات التي تركّز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.

ب - أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية.

ج - أنها تتعامل مع جملة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة، وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.

د –أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و 50 سنة[127]

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في ما يلي:

1–تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث.

2–بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحصبقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

3–تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تتطور وتتعقد.

4–تعد الدراسات المستقبلية مدخلاً مهماً ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكاريه تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي .وتتجلى أهمية الإستشراف في التأثيرات المعقدة للتحديات المستقبلية ذات الطابع الجماعي من أمثلتها:

–التهديد النووي بفناء الحضارة الإنسانية ووقوع السلاح النووي في أيد غير عاقلة أو رشيدة.

–التغيرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحر والجفاف وهجرات ديمغرافية وتحركات جغرافية... إلخ.

---

[126]محمد بن سعيد الفطيسي، **الجيوبولتيك والجيواستراتيجيا ... نحو مناهج القرن**، بتاريخ16 04/ 2014
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=1492

[127]ابراهيم محمد منصور،"الدراسات المستقبلية :ماهيتها وأهمية توطينها عربيا"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 424، 2014،صص37 -38

-تحديات الثورة البيولوجية ومخاطر التوظيف السياسي لخريطة الجينوم البشري من أجل التفوق العنصري لسلالات وجماعات بشرية معينة.

-إعادة صياغة الخرائط السياسية والجيوبوليتيكية على أسس إثنية وعرقية وثقافية.

-انتقالات وهجرات بشرية واسعة باتجاه الشمال.

-التغيرات الدراماتيكية في الهرم السكاني في أوروبا الغربية وتداعياته السياسية والاقتصادية.

- .تهديدات نقصالطاقة والمياه والغذاء[128]

يستعين الخبراء في الدراسات المستقبلية بجملة التقنيات للإستشراف بمستقبل الظواهر، ومن أهم هذه التقنيات تقنية السيناريوهات .هذه الأخيرة تدخل ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات، كالقول مثلا تتجه الدولة في العالم العربي نحو التكامل أو التفكك؟ .لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو [129] هو:

-عبارة عن فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.

-وصف لوضع مستقبلى ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين

-أسلوب يعتمد على الابتكار إلى درجة ما في صياغة مستقبل الظاهرة.

أما من حيث أنواع وأصناف السيناريوهات، فأجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

السيناريو الاتجاهي أو الخطي :

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن لاتجاه وصورة الظاهرة ، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي الحاضر على المستقبل.

السيناريو الإصلاحي التفاؤلي:

على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع

[128] إبراهيم محمد منصور،المرجع السابق الذكر،ص 43ص42

[129] مبروك ساحلي، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط"، العلوم السياسية جامعة أم البواقي ،الجزائر،ص 02 ،متوفر على:
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q

الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة .وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة[130] .

سيناريو الإخفاق :وهو يمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار.

وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على الفكرة التالية :

–فإن بمعنى إذا حدث س فإن النتيجة ستكون ص، أما إذا حدث أ فإن النتيجة ستكون ب.

وفي طرح السيناريوهات المستقبلية للسياسة الأمنية الأوروبية في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية نجد ثلاثة سيناريوهات مطروحة مستقبليا؛ سيناريو استمرار الوضع القائم وسيناريو الإصلاح وسيناريو الإخفاق.

المطلب الأول **:السيناريو الاتجاهي.**

وهو سيناريو الوضع القائم والذي يعني أن طرح مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الأمنية الأوروبية سيبقى على حاله، وهذا بالنظر إلى مختلف المشاريع الأوروبية بين مختلف المستويات الوطنية والإدارة الإقليمية والجهوية في إطار سياسة البعد الخارجي .ولهذا سيبقى تشخيص الظاهرة مقتصرا عمليا على الجانب الأمني بمعزل عن بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبنفس الآليات والإمكانيات التي تبقى هي الأخرى ذات طبيعة أمنية.وسيبقى تجريم الهجرة غير الشرعية مطروحا في الخطابات الأمنية الأوروبية .وهنا يمكن الاستناد إلى جملة المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو.

المطلب الثاني **:سيناريو الإصلاح**

يفترض هذا السيناريو هامش من الإصلاح والتنمية والتطور في مناطق المنشأ تحققها السياسات الأوروبية للهجرة غير الشرعية من خلال مشاريعها الموجهة نحو دول الجنوب بين مشروع الشراكة الاورومتوسطية وسياسة الجوار وبرنامج اينيس وبرنامج ميدا، مما يصنع احتمالية إيجاد حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد واردة .وفي هذا السيناريو من المرتقب استبدال الحلول الأمنية المطروحة في السيناريو الاتجاهي بحلول شاملة لكافة جوانب الظاهرة بدءا بالتنمية الاقتصادية التي تعتبر أداة خفض معدلات الهجرة غير الشرعية في دول الضفة الجنوبية ومن جهة أخرى فهي تساعد على ازدهار الاقتصاد الأوروبي وتعديل الميزان الديمغرافي.

يرى الباحث إدوارد مورتيمير أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذور اقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبذلك لا تلغي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ومن ثم وجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة.

---

[130] المرجع نفسه

الفصل الثالث

السيناريوهات المستقبلية للسياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعي

من خلال هذا السيناريو سوف تكون السياسات الأوروبية اللاحقة أكثر مرونة مما يجعلها لا تخضع لحسابات الربح والخسارة القائمة على تحقيق منفعة أحادية الجانب عبر ازدواجية الطرح فهي من ناحية تجرم الهجرة والمهاجرين ومن ناحية أخرى تفتح باب الهجرة للكفاءات دول المصدر والعبور التي تستفيد منها في بحوثها ومعارفها، ولهذا ستكون السياسات الأوروبية أكثر عقلانية في تشخيص الظاهرة من خلال تقاسم الأرباح والخسائر مع دول الضفة الجنوبية .إذ تتحكم في هذا السيناريو عدة مؤشرات وهي على النحو التالي:

1/ **الهجرة والتنمية:** الهجرة والتنمية هما عمليتان مترابطتان في عالم متعولم وقد أثرا في تطور الدول والمجتمعات والاقتصاديات والمؤسسات في الواقع منذ عدة قرون، إن القوة المهاجرة تؤثر في طبيعة نظام الإنتاج وعمليات التنمية .تعد الهجرة والتنمية مبدأ مؤكدا تسهم من خلاله الهجرة الدولية بشكل أساسي في تنمية دول المنشأ والمقصد، فإن إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يحدث دون إعادة التفكير في الهجرة وعلاقتها بالتنمية، سواءا في دول المنشأ أو في دول المقصد .الهجرة عبر الدول تعني اتجاها
جديدا يقتضي الانتماء إلى اثنين أو أكثر من المجتمعات والثقافات في آن واحد، وتتم تلك الهجرة عبر تبادل المعلومات والموارد والارتباطات جانب المهاجر، مشاركة مستمرة في الاقتصاد والسياسة والتنظيم الاجتماعي لدولة منشأة، جنبا إلى جنب مع الاندماج في هياكل الدولة المستقبلة له وتقع على عاتق هذا الأخير الحاجة الملحة لإعادة النظر بشأن الأولويات الجديدة للهجرة من منظور سياسي وقانوني واقتصادي. وهذا الجهد سوف يعتمد على مقدار الحاجة إلى فصل قضية الهجرة عن إطار العمل التحليلي ذي التوجه الأمني الخالص، وذلك لوضعه ضمن منظور إنساني يعتمد على احترام الحقوق الأساسية والدفاع عنها، فضلاً عن تحقيق حتميات التنمية الوطنية. كما سيكون من الممكن إعادة التفكير بشأن مدى صحة وفائدة اتفاقيات وقرارات معينة تم اتخاذها في الماضي وهذا ماأكدته الثورات العربية حيث سابقا كان أن يجري الاتفاق مع أنظمة ديكتاتورية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ما انعكس على طبيعة المعالجة وفي ضل التحولات واتجاه المنطقة نحو الإصلاح مما سينعكس على طبيعة التعاون بما يتماشى وأسباب الظاهرة . إلى جانب ذلك تدعم هذا السيناريو عوامل أخرى التي تدعو إلى الإصلاح:

2/ العامل الديمغرافي

تثبت الأرقام أن القارة الأوروبية تشهد هرما متصاعدا لبنيتها السكانية مما سينعكس بين السنوات الراهنة إلى غاية 2030 إذا ما بقيت نسبة الهجرة على حالها انخفاضا في عدد اليد العاملة بعشرين مليون نسمة، تقول الإحصائيات أيضا أن تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي من ثلاثمائة وثمانين مليون نسمة إلى أربعمائة وخمسٍ وخمسين مليون نسمة لا يعود إلى زيادة عدد المواليد وإنما لانضمام خمس عشرة دولة للاتحاد في السنة الماضية[131]،حيث منذ خمسينات القرن الماضي شهدت تراجعا سكانيا رهيبا وتسير تدريجيا وبشكل مخيف نحو الشيخوخة التي أصبحت تكتسي بعدا عالميا، حيث تفيد التوقعات الإحصائية بأن كل الدول وفي جميع مناطق المعمورة – باستثناء أفريقيا

---

[131] الجزيرة نت،" التوجه الأوروبي لفتح الهجرة الإقتصادية" ، المرجع السابق الذكر

بما في ذلك دول المغرب العربي – تتعرض لظاهرة الشيخوخة الجماعية التي لم يتعود عليها الإنسان عبر مختلف مراحل التطور البشري .وتتجلى شيخوخة أوروبا الموسعة في تقلص عدد سكان القارة العجوز من25
بالمائة من عدد سكان العالم عام 1914 إلى 12 بالمائة . ولم يعد بمثل سكان الإتحاد الأوروبي حسب إحصائيات 2004 سوى 6.2 بالمائة من مجموع سكان المعمورة كما اختل الميزان لصالح الوفيات 8.1 على حساب الولادات 7.3 التي لم تعد قادرة على سد فجوة التي تزداد اتساعا . ففي اسبانيا مثلا بلغ عدد الوفيات عام 1998 نحو 357 ألف و 150 حالة وفاة مقابل 346 ألفا و 427 حالة ولادة ، فضلا عن أن مؤشر الخصوبة في أوروبا عموما أضحى دون مستوى تعويض الوفيات ، كانت السويد تمثل أعلى نسبة 1.8 طفل للمرأة الواحدة فإن اسبانيا تحتل الترتيب 1.1 طفل للمرأة الواحدة.

الأمر الذي يثير قلق ومخاوف الأوروبيين في ضل غياب معطيات للحصول متسارعة لعدد الولادات لتجاوز الأزمة ، حيث تفيد معظم الدراسات الإستشرافية بان الأشخاص البالغين 60 سنة سيشكلون 34بالمائة من مجموع سكان أوروبا في حدود عام 2050 ، وأن عدد سكان اسبانيا على سبيل المثال المقدر ب 44 مليون نسمة عام 2008 سيتقلص إلى 39 مليون نسمة خلال نفس الفترة 2050 . فنسبة النمو الديمغرافي التي ضلت ايجابية الى غاية نهاية القرن العشرين بدأت مع مطلع القرن الحادي والعشرين تسير في الاتجاه السلبي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

توقعات نسبة النمو الديمغرافي في الضفة الشمالية للمتوسط1990– 2030

الدولة	1990-1995	1995 – 2000	2005-2010	2025 - 2030
فرنسا	48.0	0.48	0.23	0.03
ايطاليا	07.0	02.0	-18.0	-39.0
اسبانيا	09.0	05.0	-05.0	22.0-
اليونان	71.0	45.0	-01.0	18.0-
البرتغال	0	01.0	0	06.0-

المصدرGérard Claude, **Migrations en Méditerranée**, paris, France, 2002, p 75

وفي الوقت الذي يتميز فيه الوضع الديمغرافي في الدول الأوروبية بالتقلص في شريحة الشباب واتجاه نحو الشيخوخة .دول الجنوب ومثالها دول المغرب العربي تزايدا في العدد الإجمالي وإن كان بدرجة أقل عما كان عليه الحال، فالمفارقة تبدو جلية في الجدولين، في أن منحى نمو السكاني لدول الضفة الجنوبية للمتوسط تشير وإن كان بصورة بطيئة في اتجاه تصاعدي بينما يأخذ مسارا هبوطيا بالنسبة لدول الضفة الشمالية[132] .

–

[132] محمد بلخيرة هاجس المغاربية الى أوروبا ،" هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟ "مجلة الأهرام الديمقراطية .تاريخ التصفح30 : / 2014 http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID= سا 18:05 ، متوفر على4 :

توقعات لنسبة النمو الديمغرافي في دول المغرب العربي 1990 – 2030

الدولة	1990-1995	1995 – 2000	2005-2010	2025 - 2030
المغرب	02	1.81	59.1	01
الجزائر	36.2	19.2	87.1	17.1
تونس	24.2	05.2	56.1	05.1
ليبيا	49.3	36.3	11.3	03.2

Gérard Claude,Op.cit

فبحلول العام 2050 فإن البريطانيين الذين يشهدون زيادة متواترة في أعداد المواليد ويسمحون أيضاً بدخول أعداد أكبر من المهاجرين بات من المرجح أن يتجاوز تعدادهم السكاني التعداد الألماني، كما أن فرنسا وفي غضون فترة 10 سنوات أخرى سوف تتفوق على جارتها الشرقية بمراحل في قائمة التعداد السكاني

المطلب الثالث :سيناريو الإخفاق.

يتوقع هذا السيناريو فشل السياسات الأوروبية في إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية، كون هذهالسياسات تحمل تناقضات الداخل والخارج من حيث تطبيقها على أرض الواقع، وتستدل بهذا الموقف على الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بمنطقة اليورو والتي سوف تؤثر على الدعم المالي الذي تقدمه أوروبا لدول الضفة الجنوبية بهدف مساعدتها على إيجاد حلول للهجرة غير الشرعي .من ناحية أخرى التشخيص الأمني الأحادي الجانب لمسألة الهجرة غير الشرعية سبب في فشل السياسات والميكانيزمات المطروحة لمعالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، إلى حين تكوين تشخيص شامل ودقيق للموضوع .وفي هذا السيناريو نستدل بجملة المؤشرات التي تدفع نحو فشل السياسات المطروحة عمليا من قبل الإتحاد الأوروبي في مواجهته للهجرة غير الشرعية.

/1الأزمة المالية العالمية2008

إن الأزمة المالية وما عصف باليورو وما تطرحه خاصة في سياسات التقشف، قد انعكست بشكل ملحوظ على سياسات الإنفاق في مجال الدفاع والأمن والأوروبي، كما يتوقع مستقبلا إيقاف الدعم الأوروبي لدول المصدرة للهجرة وان كانت محتشمة [133]من جهة وفي دعم الوكالات المتخصصة وعلى رأسهم وكالة فرونتكس.

/2معادلة الشمال المتقدم والجنوب المتخلف :ستظل الظروف التي تتخبط فيها شعوب الضفة الجنوبية سببا في استمرار تدفقات الهجرة خصوصا مع الثورات العربية الأخيرة التي شهدتها المنطقة والتي زادت من نشاط شبكات الإجرام التي تستغل الشباب المحبط نفسيا في قضايا تهريب السلاح والمخدرات، إضافة إلى الانعكاس السلبي لهذه الثورات على سياسات الأمنية الأوروبية التي شهدت إخفاقا ملحوظا في استعابها.

---

[133] هيثم عدرة ،"الهجرة إلى أوروبا وحروب الإرهاب"، شؤون سياسية،الاحد 4-8-2013 تاريخ التصفح 13-04-2014 /سا 07: 12 متوفر على: http://thawra.alwehda.gov.sy/_

الفصل الثالث

السيناريوهات المستقبلية للسياسة الامنية الاروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعي

بطبيعة الحال، ينبغي أن يكون ليس من المستغرب أن بعض الدول الأعضاء يترددون في السماح لهيئة فوق وطنية مثل لجنة للسيطرة على سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي – ولكن في المستقبل[134] إذا كانت الدول الأعضاء لا تعمل الآن ثم سيكون هناك المزيد من Lampedusa

/3الإرادة السياسية :هناك إجماع بين العديد من الخبراء أن بعض الدول تفتقر إلى الإرادة السياسية لمعالجة الهجرة غير النظامية .وينطبق هذا بشكل خاص على الدول في بعض بلدان المنشأ .حيث هذه الاخيرة تنظر إليها على أنه يمكن الإستفادة منها، على سبيل المثال عن طريق إزالة فائض العمالة وتوفير مصدر للتحويلات المالية والاستثمار في الخارج. معالجة هذه القضية قد تكون حساسة، ولكن لا بد من معالجتها .لا يمكن أن تدار الهجرة غير النظامية على أساس أحادي الجانب من قبل الدول الوجهة الفردية، ولكن يتطلب التعاون الهادف بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد ، تظهر عمليات إقليمية معينة قد شكلت أساسا للحوار والعمل المطلوب[135].

/4عائق تقاسم الأعباء :وهنا يلاحظ تحمل دول جنوب أوروبا عبئ حماية القارة، مما أصبح يثقل كاهلها خاصة اليونان واسبانيا وايطاليا على خلاف مناطق الرخو من جهة ومن جهة أخرى وهو ماينبئ بفشل السياسات المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وعدم تعميق المسؤولية المشتركة حيث يلاحظ أن هذه الدول تتعامل مع قضية الهجرة من زاوية مصالحها فقط، دون النظر إلى مصالح الدول المصدرة للمهاجرين، كما أنها تنظر إلى القضية من زاوية أمنية بحتة، فهي تتجه إلى تبنى سياسات الهجرة المنتقاة التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض غيرهم من العمالة العادية، دون أن تراعى أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية، وخطورة مواصلة هجرة الكفاءات منها يضاف إلى ذلك أن هذه الدول تركز في سياساتها وجهودها على منع دخول المهاجرين إليها عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها، وتشديد الإجراءات الأمنية، وإنشاء الحواجز، وكلها إجراءات أمنية قد لا تنجح في النهاية في الحد من الهجرة المشروعة إلى هذه البلدان[136] بالإضافة إلى ذلك، الاختلافات بين مصالح مختلف الجهات المعنية والسياسات الموجودة ، والاختلافات بين الدوائر الحكومية المختلفة داخل الدول؛ بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية .والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين بين الحكومات والمنشأ والعبور وبلدان المقصد[137] أنفق الإتحاد الأوروبي الكثير من المال ولكنه لم يحقق أي نتائج.

وكانت النتائج الوحيدة التي تم الحصول عليها إنشاء مراكز احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين . مع الانتقادات الموجهة لها من خلال ظروف المهاجرين ومعاملتهم وعدم احترام حقوق الإنسان[138]

---

[134] David Moloney,Column," Europe needs a new approach to illegal immigration",13-04-2014/14 :22 Available at: http://www.thejournal.ie/readme/europe%E2%80%99s-next-big-challenge-is-illegal-immigration-1139590-Oct2013/

[135] Khalid Koser, Irregular migration, state security and human security, A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, Global Commission on International Migration, University College London, September 2005,p03

[136]مركز الجنوب لحقوق الإنسان، النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية، تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة من 200 أبريل 15 الثانى، العدد اقتصادية، أوراق سلسلة الهجرة، إدارة آليات بشأن الأوروبية المفوضية .

[137] Khalid Koser, Op.cit,p2

[138] Debatind Europe, " Is Europe failing to deal humanely with illegal immigration?," 02-04-2014/22:32H, Available at: http://www.debatingeurope.eu/2014/02/19/is-europes-approach-to-illegal-immigrationfailing/#.U67-e5R_uul

خاتمة:

بعد عرضنا لسياسة الأمنية الأوروبية للهجرة غير الشرعية من خلال الوقوف على السياسات الوطنية لدول الإتحاد ممثلة في كل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا وفي إطار الإدارة الإقليمية للإتحاد، ومن خلال انتهاج هذا الأخير بما يسمى بسياسة البعد الخارجي .وفي ظل ما تطرحه دول الجنوب من سياسات ممثلة في كل من الجزائر وتونس والمغرب وما تمر به الدول العربية في إطار الحراك العربي وانعكاسه على السياسات المنتهجة أوروبيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية نصل إلى النتائج التالية:

1-على الرغم من وجود عدد من الإنجازات الهامة عمليا على الصعيدين السياسي والمؤسسي، فإن الاتحاد الأوروبي يركز اهتمامه إلى حد كبير على وقف الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز عمليات الرقابة على الحدود الخارجية، ويزيد الخطاب السياسي الشامل الذي تكرره الدول الأعضاء والذي يدرج الهجرة غير الشرعية ضمن نطاق الإجرام والأمن من المشروعية المسندة إلى الممارسات التي تنطوي على الاستعانة بآليات خارجية لمراقبة الحدود من قبيل احتجاز المهاجرين والرد وإعادة القبول.

2-على الرغم من مسايرة السياسات الأمنية الأوربية لطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة متنقلة وعابرة للحدود بالمعالجة على المستوى الوطني لدول الأعضاء والمستوى الإقليمي للاتحاد وكذلك عبر سياسة البعد الخارجي إلا أنها تجاهلت في معالجتها جوهر الظاهرة في حد ذاته، المتمحور في أسبابها باعتمادها مقاربة الأمن الصلبة بدلا من مقاربة التنمية.

3-على الرغم من أوربة قضية الهجرة وإضفاء الطابع الأمني عليها يهدفان إلى إبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم، فإنهما لم يوقفا في الواقع تدفقات الهجرة غير النظامية بل أدى ذلك إلى تغير الطرق والأساليب التي يستخدمها المهاجرون والمهربون.

4-دول الجنوب وان كانت السبب الرئيسي في الهجرة غير الشرعية التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي وكون الهجرة غير الشرعية مردها ظروف تلك الدول إلا أن دورها محتشم في مكافحة الظاهرة مما انعكس سلبا على الحلول التي يطرحها الإتحاد الأوروبي.

5-شكل عنصر المفاجأة للإتحاد الأوروبي عبر مخرجات الحراك العربي والمتمثلة في الهجرة إلى ضرورة مراجعة للسياسات المطروحة بدعوى تعزيز مقاربة النهج العالمي.

التوصيات:

1-الإقرار بأن الإغلاق المحكم للحدود الخارجية للاتحاد الأوربي هو أمر مستحيل، وبأن المهاجرين سيواصلون الوصول على الرغم من جميع الجهود المبذولة لإيقافهم، وأن قمع الهجرة غير النظامية يؤدي في مرحلة إلى نتائج عكسية لأنه يسوق المهاجرين إلى مزيد من

الاحتيال، وبالتالي يمكن عصابات التهريب وتخلق ظروف الإبعاد والتهميش التي تعزز انتهاكات حقوق الإنسان مثل التمييز والعنف ضد المهاجرين.

2–النظر في فتح أبواب المزيد من قنوات الهجرة النظامية بما في ذلك بالنسبة للعمال ذوي المهارات القليلة الأمر الذي يعكس الاحتياجات الفعلية للأيدي العاملة في الاتحاد الأوروبي، ويؤدي إلى الحد من حالات عبور الحدود بشكل غير نظامي والحد من تهريب المهاجرين.

3–وضع إجراءات ومبادئ توجيهية لضمان التنفيذ الفعال لعمليات الإنقاذ في عرض البحر، وفي هذا السياق، اعتماد قواعد لتشجيع السفن المملوكة للقطاع الخاص على مساعدة القوارب المعرضة للخطر .

4–إنشاء آلية دائمة للتقييم والرصد المستقل كجزء لا يتجزأ من سياسات وممارسات الاتحاد الأوربي في مجال مراقبة الهجرة.

5–قيام دول الدفع بالإسراع في عمليات التنمية داخل دولها والتي من شأنها خلق فرص العمل والقضاء على البطالة وذلك حتى لا يتم اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

6–ضرورة تقاسم المسؤولية المشتركة مع دول الحدود الخارجية فاليونان وإيطاليا هما بلدان أسندت إليهما مهمة إدارة حدود هامة خارجية للاتحاد الأوربي، وبالتالي فهما البلدان اللذان يتلقيا أعدادا كبيرة من المهاجرين غير النظاميين ومن ثم ضرورة تقاسم العبء.

7–الاعتراف بعوامل الجذب ومعالجتها وهذا بأن تستجيب المقاربة الأوربية للأسباب والعوامل المؤدية إليها بدلا من إنفاق أموال طائلة في المجال الأمني.

8–التشجيع على إيجاد بدائل للاحتجاز قابلة للدوام دون الإصرار على زيادة تعزيز الاحتجاز كآلية للحد من الهجرة من خلال دعم توسيع شبكات مراكز الاحتجاز وينبغي أن يكون الاحتجاز دائما بمثابة الملاذ الأخير.

9–على وكالة فرونتاكس احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بما في ذلك غير النظامين في جميع عملياتها من خلال تطبيق نهج يقوم على حقوق الإنسان.

10–نظرا لمعاناة دول جنوب شمال المتوسط كدول عبور إقامة، فمن الضروري تعاون الطرفين كشركاء متكاملين للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز آليات الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، بحيث تتولى قدارات القوى العاملة بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة بإعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبي من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة، لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها، وبذلك تزداد الطلبات على هذه العمالة، مما يقلل فرص العمالة غير الشرعية، ويزيد من وتيرة الهجرة الشرعية المنظمة.

11–تعزيز مقاربة النهج العالمي وتضمينها لسياسات التنمية.

قائمة المصادر و المراجع

/1**المصادر**

القرآن الكريم

/2المراجع:

أ/الكتب:

/1أحمد رشاد سلام ، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة** ،"مكافحة الهجرة غير المشروعة " ط1 ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010

/2الحاج علي، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005

/3اليازجي عزيز أمل ومحمد شكري ، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، ط1 ،دار الفكر ،2010

/4المخادمي عبد القادر رزيق، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط1 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2012

/5السرياني محمد محمود ، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، مكافحة الهجرة غير المشروعة، المرجع السابق الذكر

/6الرياحي منير ، **المفهوم القانوني لجريمة الإبحار خلسة) دورة دراسية حول الإبحار خلسة(** ،تونس ،المعهد الأعلى للقضاء ،2004

/7باوليتي ايمانويلا، البعد الخارجي لسياسة الهجرة الأوروبية حالتا ليبيا وتونس في ضوء الاحتجاجات الأخيرة ،الكتاب المتوسطي 2011 ،عمان ، دار الفضائيات للنشر والتوزيع ،2011.

/8بيران دلفين ،**الثورات العربية والهجرة وراء جدار البحر الأبيض المتوسط. وحدة اوروبا** ،الكتاب المتوسطي،المرجع نفسه

/9بطرس سمعان فرج الله :مصر والدائرة المتوسطية،) د ب ن (دار الشروق،2002

/ 10براون كريس ، **فهم العلاقات الدولية)** ترجمة مركز الخليج للأبحاث (ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ،2004.

/ 11جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية)**ترجمة مركز الخليج للأبحاث(، ط1 ،الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للابحاث،2004

/ 12دريز محمد الأسعد، **تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية** ،"**دراسة مقدمة**

/ 13زاهر أحمد فاروق، **الجريمة المنظمة :ماهيتها ،خصائصها،أركانها،"الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، المنصورة، 2007 **لمجلس وزراء الداخلية العرب** " ،تونس ،2003

/ 14حسن خليل ، **قضايا دولية معاصرة**. ط 1 ،بيروت، دار المنهل اللبناني،2007 .

/ 15حمدي شعبان،**الهجرة غير الشرعية) الضرورة والحاجة(**، ط7 ، مصر، مركز الإعلام الأمني،2001

/ 16منجود مصطفى محمود ، **الأبعاد/** السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام. القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،1996

/ 17خضر بشارة ، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس** ،ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010

/ 18عمر الدهيمي الأخضر ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة" ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض

19 .طارق فتح الله خضر ، **قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ، القاهرة،)د،د،ن (2003،
/ 20نور عثمان الحسن محمد ، المبارك ياسر عوض الكريم ،**الهجرة غير المشروعة والجريمة** ،
.الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2008
/ 21فرج أنور محمد ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، السيليمانية، مركز كرستان للدراسات الإستراتيجية،2007
/ 22ربيون هاغلين وايزابيت سكونز،" القطاع العسكري في محيط متغير" **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)** ترجمة فادي حمود وأخرون.(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2004
، / 23 تشومسكي ناعوم ، **أوهام الشرق الأوسط،** القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط1
/ 24ت عبد الكريم، **قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا** ،الجزائر، دار الجزيرة للنشر والتوزيع ،2010
/ 25يورميد للهجرة2 ، **التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية**2008)2011 –، 2011

ملخص

يستشف من خلال ما سبق توضيحه أن الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وإن كانت فيما سبق ظاهرة اقتصادية إيجابية يمكن الاستفادة منها إذ لم تكن مشمولة بقيد، أصبحت تشكل في المرحلة الراهنة مع اتساع مضامين الأمن تهديدا أمنيا للاتحاد الأوروبي لاعتبارات سياسة واقتصادية واجتماعية دعمتها سياقات تاريخية معينة.

تمت ترجمة ذلك التحول في أمننة الهجرة غير الشرعية عبر انتهاج جملة السياسات ، حيث تنوعت المعالجة وفق ثلاث مستويات بين مستوى السياسات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي عبر تجريم الظاهرة مع اعتماد في حالات على إجراءات التسوية، كما أن عجز دول الأعضاء بشكل فردي لمكافحة تلك الظاهرة شكل بذلك نقطة محورية مشتركة، تم ترجمتها في إبلاء إدارة ملف الهجرة إلى مستوى الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي، وانعكس هذا بتبني إجراءات شاملة ومشتركة موحدة، تنوعت بين التنظيم كميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي، والأمن باعتماد نظام مراقبة موحد ممثلا في وكالة فرونتكس.إلا أنه ونظرا لطبيعة الظاهرة كونها عابرة للحدود حيث أن السياسات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي وسياسة الإدارة الإقليمية للإتحاد ككل وحدها لم تكن كافية لاستيعاب هذه الظاهرة ومواجهتها، مما استدعى على الاتحاد تبني سياسة البعد الخارجي عبر إشراك دول المنشأ والعبور في معالجتها بتصدير الأدوات لها لمراقبة الهجرة، ومن خلال كذلك جملة اتفاقات إعادة القبول وحراسة الحدود وخلق مراكز الاعتقال في تلك المناطق، إضافة إلى الحوار في جملة مشاريع التعاون الإقليمي كالشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار مع دول الجنوب كمصدر للهجرة غير الشرعية.

كيفت دول الجنوب ممثلة في كل من الجزائر وتونس والمغرب معالجتها للهجرة غير الشرعية مع ما هو مطروح أوروبيا بتجريمها للظاهرة واعتماد إجراءات أمنية لمكافحتها ، وفي ضل التحولات التي تمر بها المنطقة العربية شكلت تحديا على السياسات المنتهجة أوروبيا أين استجابت هذه الأخيرة باعتماد سياسة التوطين المؤقتة وتعزيز نظام الرقابة على الحدود في إطار عملية هيرميس هذه المعطيات دفعت لطرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل السياسات الأمنية الأوروبية تمثلت بين السيناريو الإتجاهي والسيناريو الإصلاحي وسيناريو الإخفاق.